جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الإدارة العامة/الدراسات العليا

مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثرها على مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى

The Availability Level of Community Development Foundations and Their Impact on the Comprehensive Development of local Communities in Jordan, from Greater Irbid Municipality Employees' Perspective

إعداد
ساجدة محمد الصمادي

إشراف الأستاذ الدكتور
نعيم نصير

حقل التخصص- الإدارة العامة

2014م - 1435هـ

مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثرها على مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى

إعداد:

ساجدة محمد صالح الصمادي

بكالوريوس نظم معلومات إدارية، جامعة اليرموك، 2010

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلب الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

أ.د نعيم عقلة نصير .... رئيساً

أستاذ في الإدارة العامة، جامعة اليرموك.

أ.د أحمد "محمد سعيد" الشياب .... عضواً

أستاذ في الإدارة العامة، جامعة اليرموك.

د. حسن محمد العيسى .... عضواً

أستاذ مساعد في إدارة الأعمال، جامعة اليرموك.

تاريخ مناقشة الرسالة

4/8/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين﴾

صدق الله العظيم.

(سورة البقرة الآية 286)

الإهداء

إلى من كلّله الله بالوقار وأحمل أسمه بكل افتخار

.... أبي العزيز

إلى من دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

.... أمي الحبيبة

إلى سندي ومشجعي إلى رفيق دربي

.... زوجي الغالي

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي

.... إخواني وأخواتي

أهديكم ثمرة هذا الجهد المتواضع

ساجدة محمد الصمادي

الشكر والتقدير

بعد الصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين أحمد الله حمداً كثيراً الذي وفقني لأتم هذا العمل الذي ما كان ليكون إلا بتوفيقٍ من الله ثم بتوجيهٍ وإرشادٍ من أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور نعيم نصير الذي كان لي خير معلمٍ فمن لم يشكر الناس لا يشكر الله فجزاك الله عني كل خير لما منحتني من علم ونصح ووقت. كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور أحمد الشياب والدكتور حسن العيسى الذين تحملوا عناء قراءة هذا العمل ومراجعته وتصويبه. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذتي في جامعة اليرموك.

لكم مني الشكر أجزله والعرفان أوفره ودمتم عوناً وسنداً لكل سائر في دروب العلم.

ساجدة محمد الصمادي

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الملخص

الصمادي، ساجدة محمد صالح. مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثرها على مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى. رسالة ماجستير، إدارة عامة، جامعة اليرموك، 2014.

(المشرف: أ.د نعيم عقله نصير).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثرها على مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى،وتحديد فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع، ومستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية. كما سعت الدراسة إلى التعرف على أثر مقومات تنمية المجتمع على مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع (460) إستبانة على أفراد عينة طبقية عشوائية من مجموع العاملين في (24) منطقة من المناطق التابعة لبلدية إربد الكبرى، والمكون من جميع العاملين من(مدراء ومساعدي مدراء، ورؤساء أقسام، وموظفين)والبالغ عددهم (806). وبلغ عدد الاستبانات المستردة والخاضعة للتحليل الإحصائي (346) إستبانة، وقد تم معالجتها بالأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة في ضوء استخدام المنهج المسحي الوصفي التحليلي، وقد أظهرت النتائج ما يلي :

- هناك مستوى متوسط لتوفر مقومات تنمية المجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى بمجالاته المختلفة (موظفو الإدارة المحلية، رئيس المجلس المحلي وأعضاءه، التمويل وحجم الوحدة المحلية، القوانين والأنظمة، العلاقات العامة) وبمتوسط حسابي (2.66). أما الترتيب التنازلي لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي فكان على النحو التالي : رئيس المجلس المحلي وأعضاءه، التمويل وحجم الوحدة المحلية، القوانين والأنظمة، موظفو الإدارة المحلية،العلاقات العامة وبمتوسطات حسابية2.36,2.38,2.41 2.91,3.25 على التوالي.
- هناك مستوى متوسط لمستوى التنمية الشاملة (المجال الخدمي والإنتاجي، المجال الاجتماعي والثقافي، المجال الإداري والسياسي، المجال البيئي) وبمتوسط حسابي (2.45) في بلدية إربد الكبرى من وجهة نظر العاملين فيها. أما الترتيب التنازلي لمستوى ممارسة مجالات التنمية الشاملة فكان على النحو التالي:المجال الإداري والسياسي، المجال الخدمي والإنتاجي، المجال البيئي، المجال الاجتماعي والثقافي، وبمتوسطات حسابية2.57, 2.54, 2.37, 2.36 على التوالي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) في تقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية المتمثلة في (الجنس)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية في كل من (العمر، مدة الخدمة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) في تقدير المبحوثين لمستوى للتنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى تعزى للمتغيرات

الشخصية والوظيفية المتمثلة في (الجنس، العمر)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي تعزى لأثر(مدة الخدمة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي).

- وجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي بمجالاته المختلفة، ما عدا مجال التمويل وحجم الوحدة المحلية على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني.

وعلى ضوء النتائج فقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها:

- ضبط التعيين العشوائي في البلديات.
- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- عمل مشاريع إنتاجية لتتمكن البلدية من الوصول إلى الاعتماد الذاتي.
- تفعيل دور الرقابة المالية، استقلال البلدية من التبعية لوزارة البلديات.
- واختيار رئيس البلدية على مستوى عالي من العلم والمعرفة بأحوال مدينة إربد وسكانها.
- تفعيل المتابعة الحقيقية لخدمات البلدية.

الكلمات المفتاحية : التنمية الشاملة للمجتمع، مقومات تنمية المجتمع المحلي، بلدية إربد الكبرى.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعد التنمية من أبرز مطالب وضرورات المجتمعات المعاصرة بشكل عام وللمجتمعات النامية بشكل خاص بوصفها الوسيلة المأمونة لعبور وتخطي التخلف ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة، وتحقيق فرص الحياة الكريمة في فترة زمنية مناسبة، وذلك من خلال تعبئة الموارد المتوفرة حالياً أو المحتمل توفيرها في المستقبل وتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد لدفع المجتمع خطوات إلى الأمام.وإذا كانت هناك مداخل متعددة لممارسة تنمية المجتمعات المحلية إلا أن إستراتيجية ومدخل الممارسة القائم على المشاركة يعتبر من المداخل الأساسية التي توفر ضمانات النجاح وتضمن استمرارية التنمية المحلية في المجتمع، وهناك اتفاق على أن تنمية المجتمع لا بد أن تقوم على أكتاف أبناء المجتمع نفسه، ولا يوجد طرقاً سحرية لتغيير المجتمع، ولكن كل ما نملكه ونعد من أجله هو كيف يمكن توظيف قدرات أبناء المجتمع ومساعدتهم على فهم واستيعاب التغيير ومن ثم التصدي لمسؤولياته(خاطر، 2000).

تواجه المجالس البلدية في الأردن مشكلات مالية وإدارية وتنظيمية تراكمت على مدى السنين والتي حالت دون انجاز الكثير من المهام التي أسندت إليها بحيث اقتصرت على الأعمال الروتينية المتكررة، ومن المعلوم أن البلديات في الأردن تعاني من مشاكل أخرى لعل من أهمها المديونية والتي تحول دون تقديمها للخدمات الأساسية للمواطنين، كما تعاني من ضعف في الهياكل التنظيمية والفنية والإدارية وعدم قدرتها على مسايرة التطور والنمو للمجتمعات المحلية

المتعددة والمتباينة، وتشكل مشكلة الانتشار العشوائي للسكان وسوء استخدام الأراضي والاعتداء على الأراضي الزراعية وسوء التنظيم الداخلي للمجالس البلدية مشاكل ملحة لا بد من التصدي لها بكل رشد وعقلانية(بلعرابي، 2002).

ولكي تكون المجالس المحلية قادرة على تقديم الخدمات وحل المشكلات وإشباع حاجات أفراد المجتمع يجب التأكد أولاً من مدى توفر المقومات الأساسية لعملية التنمية الشاملة. فتحقيق التنمية لا يكون إلا بتوفر المقومات التي تدعم التنمية وتساعدها على تحقيق أهدافها المنشودة.

ومن هنا أتت هذه الدراسة لتقيس مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه البلديات في عملية التنمية المجتمعية الشاملة، وأثر توفر تلك المقومات على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في منطقة إربد الكبرى، وذلك بسبب قربها من المواطنين مما يجعلها أقدر على إدراك وتلمس الحاجات الأساسية لهم.

مشكلة الدراسة

نظراً لما تلعبه المجالس المحلية من أدوار ومهمات أساسية في العملية التنموية للمجتمع المحلي تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على أبرز متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لمجتمعنا الأردني، والأدوار التي تلعبها المجالس المحلية لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة في ظل محدودية الموارد.

كثيراً ما يتكرر على ألسنة المواطنين شكاوي تدور حول افتقار الإدارات المحلية في الأردن لمقومات أساسية لا تستطيع الإدارة المحلية القيام بدورها في التنمية المحلية من دونها

كالافتقار لقيادات محلية واعية, ولجهاز مؤهل ومدرب, ولموارد مالية كافية, ولقوانين وأنظمة مواكبة للتطور, ولعلاقات عامة فعالة.

ومن خلال إطلاع الباحثة على ما كتب من أدبيات حول تنمية المجتمع المحلي وما شاهدته من خلال الزيارات الميدانية المتكررة أثناء توزيع الاستبانات في منطقة إربد الكبُرى، وما تقدم به المواطنون من شكاوي جعلها تشعر باحتمالية وجود مشكلة تشير إلى تدني مستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي التي بدونها لا تتم تنمية شاملة للمجتمعات المحلية، وكذلك ما يردده العاملون في بلدية اربد الكبرى من شكاوي حول تدني مستوى توفر المقومات الأساسية للتنمية الشاملة للمجتمع المحلي في منطقة إربد الكبرى.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لقياس مدى توفر المقومات الأساسية للتنمية الشاملة للمجتمع المحلي في منطقة إربد الكبرى لتشخيص الآثار الفعلية لتلك المقومات على العملية التنموية للمجتمع المحلي في منطقة إربد الكبرى ومحاولة اقتراح الحلول العملية والواقعية لتفعيل دور المجالس المحلية في العملية التنموية بشكل أفضل من الوضع الحالي.

وبناء عليه تكمن مشكلة الدراسة في السؤال التالي : ما مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثر تلك المقومات على مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من ناحيتين:

أولاً: الأهمية النظرية :

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من ندرة الأبحاث والدراسات الموجودة عن هذا الموضوع – بحدود علم الباحثة – ولما لهذا الموضوع من أهمية وأثر كبيرين على مجتمعنا المحلي وعلى كافة إفراده، ويتوقع أن تساهم هذه الدراسة بإثراء ما كتب من أدبيات حول تنمية المجتمعات المحلية.

ثانياً:الأهمية العملية:

تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة بمساهمتها بتزويد المهتمين وأصحاب العلاقة بنتائج يمكن أن تقدم لهم اقتراحات وحلول وكل ما قد يساهم في عملية التنمية المجتمعية الشاملة من خلال ما تقدمه الدراسة الميدانية من نتائج وتوصيات ربما تساعد صانعي القرارات المحلية في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى من وجهة نظر العاملين.

2. التعرف على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في منطقة بلدية إربد الكبرى من وجهة نظر العاملين.

3. التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية للعاملين في بلدية إربد الكبرى(الجنس، العمر، مدة الخدمة، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي)من وجهة نظر العاملين.

4. التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية للعاملين في بلدية إربد الكبرى (المؤهل العلمي، مدة الخدمة، العمر، الجنس، المسمى الوظيفي) من وجهة نظر العاملين.

5. التعرف على أثر مستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى من وجهة نظر العاملين.

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

هناك مستوى متوسط لمدى توفر مقومات التنمية للمجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى من وجهة نظر العاملين.

الفرضية الثانية :

هناك مستوى متوسط للتنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى من وجهة نظر العاملين.

الفرضية الثالثة :

هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى تعزى لخصائصهم الشخصية والوظيفية(المؤهل العلمي، مدة الخدمة، العمر، الجنس، المسمى الوظيفي).

الفرضية الرابعة :

هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى تعزى لخصائصهم الشخصية والوظيفية(المؤهل العلمي، مدة الخدمة، العمر، الجنس، المسمى الوظيفي).

الفرضية الخامسة :

هناك أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى من وجهة نظر العاملين.

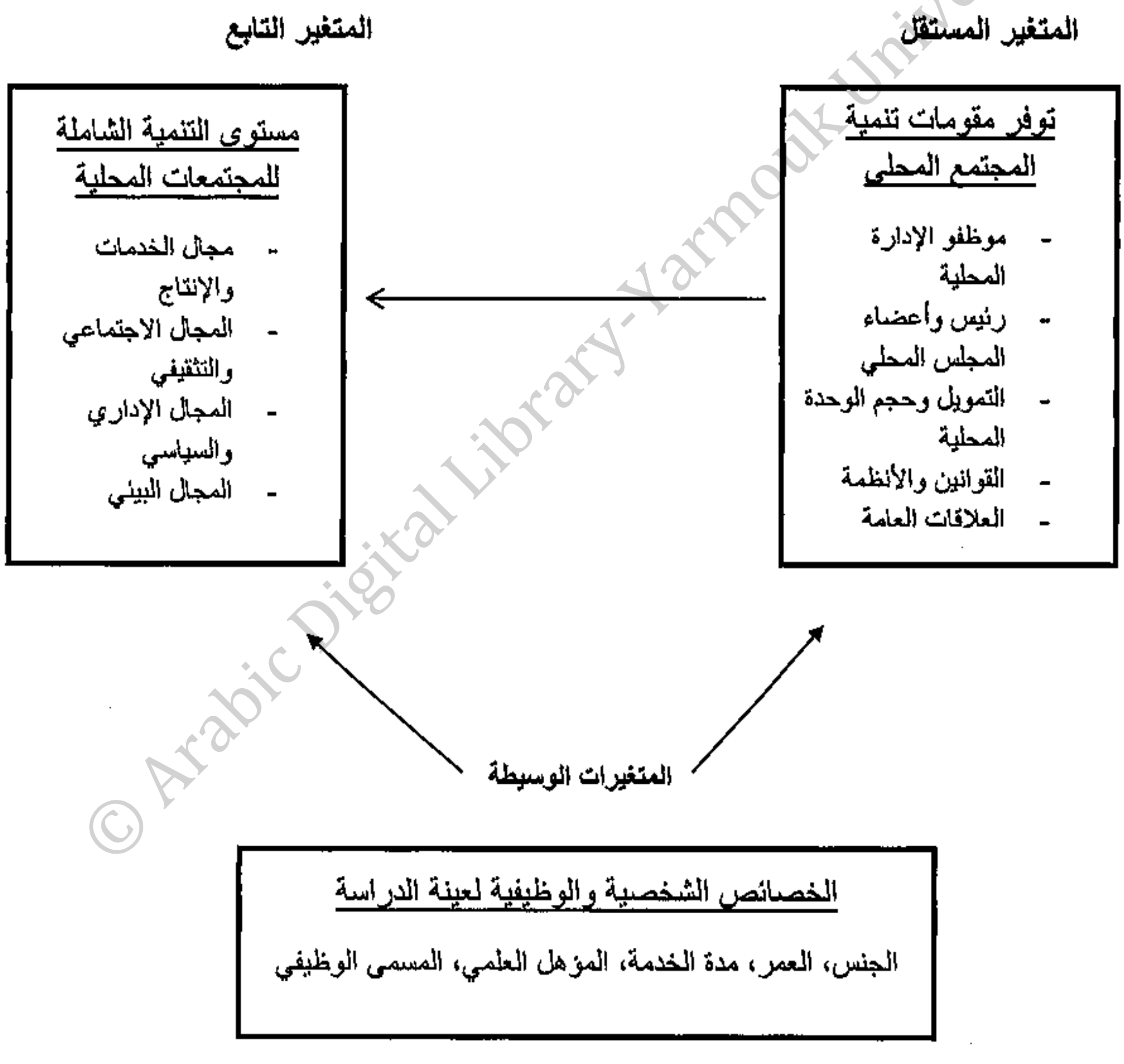
السؤال المفتوح :

- **برأيك، ما أهم الاقتراحات لتحسين مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في منطقة بلدية إربد الكبرى؟**

نموذج الدراسة

الشكل (1)

نموذج الدراسة المقترح ومتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

منهجية الدراسة :

يهدف هذا الجزء إلى توضيح المنهجية التي اعتمدتها الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث سيتم عرض أسلوب الدراسة، وطرق جمع البيانات، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة، بالإضافة إلى عرض الأساليب المستخدمة في التحليل وصدق أداة الدراسة وثباتها.وأخيرا المحددات التي واجهت الباحثة خلال إنجاز هذه الدراسة.

أسلوب الدراسة

اعتمدت الباحثة على المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي من خلال استخدام الاستبانة لجمع البيانات ثم تحليلها وتفسيرها لقياس مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثرها على مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى.

طرق جمع البيانات

اعتمدت الباحثة على مصدرين لجمع البيانات، هما :

- **المصادر الأولية:**

اعتمدت الباحثة على الاستبانة للحصول على البيانات، والتي قامت الباحثة بتصميمها وتطويرها من خلال الاعتماد على الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

- **المصادر الثانوية:**

وتم الحصول عليها من الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والرسائل الجامعية، والبحوث العلمية المنشورة في الدوريات، وما هو منشور على بعض المواقع الإلكترونية.

مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في مركز بلدية إربد الكبرى، والمناطق التابعة لها والبالغ عددهم(806) موظف في (24) منطقة، كما يبين الجدول أدناه.

جدول (1)

مجتمع الدراسة من الموظفين في بلدية إربد الكبرى

الرقم	اسم المنطقة	عدد الموظفين فيها
1	منطقة النزهة	25
2	منطقة الروضة	27
3	منطقة الرابية	29
4	منطقة المنارة	25
5	منطقة الهاشمية	23
6	منطقة البارحة	26
7	منطقة النصر	22
8	النعيمة	23
9	كتم	13
10	الحصن	27
11	الصريح	29
12	أيدون	33
13	سال	10
14	بشرى	14
15	المغير	15
16	حكما	11
17	مرو	9
18	علعال	15
19	بيت راس	25
20	حواره	19
21	كفر جايز	15
22	حور	9
23	فوعرا	12
24	إربد	350
	المجموع	**806**

المصدر: وثائق بلدية إربد الكبرى (2013)

عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من (460) موظفاً موزعين على (24) منطقة، وكان عدد الاستبانات المستردة (346) إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي وبنسبة استرجاع(0.75)، وقد اختلفت نسب التوزيع بين المناطق تبعاً لعدة أسباب منها: عدد العاملين الكلي(مجتمع الدراسة)، عدد العاملين المتوافرين في المنطقة أثناء توزيع الاستبانات، ووقت توزيع الاستبانات فقد حرصت الباحثة على توزيع الاستبانات في كل الفترات، فتواجد العاملين في الفترة الصباحية قد يختلف عنه في فترة الظهيرة. ويبين جدول(2) توزيع عينة الدراسة.

جدول (2)

عينة الدراسة من العاملين في بلدية إربد الكبرى

الرقم	اسم المنطقة	عددا لعاملين (مجتمع الدراسة)	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	نسبة الاسترجاع
1	منطقة النزهة	25	8	7	87%
2	منطقةالروضة	27	18	16	88%
3	منطقة الرابية	29	12	10	83%
4	منطقة المنارة	25	9	6	66%
5	منطقة الهاشمية	23	10	7	70%
6	منطقة البارحة	26	11	7	63%
7	منطقة النصر	22	6	4	66%
8	النعيمة	23	8	8	100%
9	كتم	13	8	8	100%
10	الحصن	27	13	13	100%
11	الصريح	29	15	12	80%
12	أيدون	33	18	15	93%
13	سال	10	10	9	90%
14	بشرى	14	9	7	77%
15	المغير	15	5	4	80%
16	حكما	11	10	8	80%
17	مرو	9	5	4	80%
18	علعال	15	11	10	90%
19	بيت راس	25	9	7	77%
20	حواره	19	15	11	73%
21	كفر جايز	15	7	7	100%
22	حور	9	5	4	80%
23	فوعرا	12	8	6	75%
24	إربد	350	170	156	91%
	المجموع	806	460	346	75%

أداة الدراسة

اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية والتي قامت بتصميمها وتطويرها لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم الاعتماد على إستبانتي دراسة (جرادات،2005) و(عوده المعاني،2010) وتطوير بعض فقراتهما بحيث أصبحت الاستبانة تحتوي على أربعة أجزاء:

الجزء الأول:

يحتوي على خمس متغيرات تتضمن البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وهي:(الجنس، العمر، عدد سنوات الخدمة، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

الجزء الثاني:

يحتوي على 22 فقرة تهدف إلى قياس مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي في منطقة بلدية إربد، موزعة على خمسة مجالات:

1- موظفو الإدارة المحلية ويشمل الفقرات من(5- 1).

2- رئيس وأعضاء المجلس المحلي ويشمل الفقرات من(9 – 6).

3- التمويل وحجم الوحدة المحلية ويشمل الفقرات من(15- 10).

4- القوانين والأنظمة ويشمل الفقرات من(18- 16).

5- العلاقات العامة ويشمل الفقرات من(22- 19).

الجزء الثالث:

يحتوي على 33 فقرة تهدف إلى قياس مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في منطقة بلدية إربد، موزعة على أربعة مجالات :

1 – المجال الخدمي والإنتاجي ويشمل الفقرات من (9– 1).

2 – المجال الاجتماعي والثقافي ويشمل الفقرات من (18– 10).

3 – المجال الإداري والسياسي ويشمل الفقرات من (25– 19).

4 – المجال البيئي ويشمل الفقرات من (33– 26).

تحديد مستويات الدراسة

استخدمت الباحثة مقياس ليكرت الخماسي بهدف قياس مستوى موافقة أفراد عينة الدراسة والتي عكست خمس مستويات من الموافقة (موافق بدرجة عالية جداً، موافق بدرجة عالية، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة متدنية، موافق بدرجة متدنية جداً).

تعديل المقياس :

اعتمدت الباحثة على ثلاثة فئات لمستوى المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة: مستوى متدني، مستوى متوسط، مستوى عالي. وقد تم حساب كل مستوى على النحو التالي:

طول الفئة = <u>الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس</u>

عدد الفئات

$$= ((5-1)/3) = (4/3) = 1.333$$

وبناء على ذلك يكون مقياس كل فئة كما هو مبين في جدول (3):

جدول (3)

مقياس الحكم على أراء المبحوثين نحو مجالات الدراسة

المتوسطات	الدرجة
1 -أقل من 2.333	متدنية
2.333 أقل من 3.666	متوسطة
3.666- 5	عالية

الجزء الرابع:

يحتوي على السؤال المفتوح، حيث سمح للمبحوثين بالتعبير عن أرائهم وتقديم المقترحات التي يرونها مناسبة لتحسين مستوى التنمية الشاملة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم معالجة البيانات بعد التأكد من استيفائها كافة البيانات المطلوبة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS)التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من الفرضية الأولى والثانية.
2. اختبار (ت) – (T test) للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي ونحو مدى توفر

مقومات تنمية المجتمع المحلي تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية ذات المستويين (الجنس) لموظفي بلدية إربد الكبرى.

3. اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي ونحو مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية لأكثر من مستويين(المؤهل العلمي، مدة الخدمة، العمر، المسمى الوظيفي).
4. اختبار تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لبيان أثر مدى توفر مقومات تنمية المجتمع على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى.
5. معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات الأداة.
6. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.

صدق أداة الدراسة

تم التأكد من صدق الأداة الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة (الاستبانة)على ست محكمين من أعضاء هيئة التدريس في كليتي الاقتصاد والتربية في جامعة اليرموك ومعرفة أرائهم ووجهات نظرهم في فقراتها للتأكد من مدى قدرتها على قياس متغيرات الدراسة، وإجراء التعديلات اللازمة عليها من حذف لبعض الفقرات أو تعديلها أو الزيادة عليها حتى تحقق الغرض المطلوب. ارجع لملحق (رقم (1)الاستبانة، وأسماء المحكمين الأفاضل ملحق رقم (2)).

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها (40) حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول (4) يبين هذه المعاملات، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

جدول(4)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي	0.93
موظفو الإدارة المحلية	0.93
رئيس وأعضاء المجلس المحلي	0.70
التمويل وحجم الوحدة المحلية	0.83
القوانين والأنظمة	0.86
العلاقات العامة	0.90
مستوى التنمية الشاملة ككل	0.97
مجال الخدمات والإنتاج	0.94
المجال الاجتماعي والتثقيفي	0.95
المجال الإداري والسياسي	0.91
المجال البيئي	0.95

محددات الدراسة

الحدود المكانية:

تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة من العاملين في مجالس بلدية إربد الكبرى فقط، مما يحد من تعميم النتائج .

الحدود الزمنية:

تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية (2013-2014).

الحدود الموضوعية :

اقتصرت هذه الدراسة على جمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوعي مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثرها على مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى من خلال استبانه، وقد تعكس إجابات أفراد عينة الدراسة على ما يجب أن يكون عليه الوضع وليس الواقع الحقيقي.

الحدود البشرية :

تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة من(مدراء ومساعدي مدراء،رؤساء أقسام، وموظفين) في بلدية إربد الكبرى والمناطق التابعة لها فقط.

واجهت الباحثة صعوبة في توزيع واسترداد الاستبانات من أفراد عينة الدراسة، وقد استغرقت مدة توزيع الاستبانات فترة زمنية طويلة، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (460) والمستردة (346) .

التعريفات الاصطلاحية و الإجرائية

التنمية الشاملة للمجتمع : فهي تستهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال إجراءات مقصودة ومخططة لزيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان أي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصاد القائم (خاطر وآخرون ،2012).

مقومات تنمية المجتمع المحلي: هي الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة المحلية حتى تنهض بدورها في تنمية المجتمع المحلي والتي تتكون من موظفو الإدارة المحلية، رئيس المجلس المحلي وأعضاءه، حجم الوحدة المحلية، القوانين والأنظمة، التمويل، والعلاقات العامة.

البلدية : هي مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي تحدث وتلغي وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون(قانون البلديات، رقم 29، لسنة 1955، والمعدل عام1994).

بلدية إربد الكبرى: مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي تأسست عام (1881م) في منطقة التل، يبلغ عدد سكانها حوالي (700 ألف نسمة) ومساحتها حوالي (450 كيلو متر مربع)تضم (23) منطقة مجاورة لمدينة إربد، تتكون بالإضافة إلى رئيسها من عدد من الأعضاء، تتولى رسم السياسة العامة للمنطقة المحلية وإصدار القرارات والإشراف على تنفيذها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

أما الآن فستنتقل الباحثة إلى الفصل الثاني والذي يتناول الخلفية النظرية والدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الخلفية النظرية والدراسات السابقة

يحتوي هذا الفصل على جزئيين : الجزء الأول يتناول الخلفية النظرية ، والجزء الثاني يتناول الدراسات السابقة، وفيما يلي توضيح ذلك:

أولا :الخلفية النظرية

يتناول هذا الجزء كافة المفاهيم والموضوعات التي لها صلة بمقومات تنمية المجتمع المحلي والتنمية الشاملة للمجتمعات المحلية.

مقومات تنمية المجتمع المحلي:

إن مصطلح" تنمية المجتمع" (خاطر وآخرون،2012) له العديد من المعاني، ولكنها جميعاً تدور حول العمل المخطط لتحقيق الأهداف المبتغاة للمواطنين والذين يعيشون سوياً في المجتمع المحلي، وينتمون إلى ثقافة واحدة ويشتركون في علاقات اقتصادية واجتماعية.

تنمية المجتمع المحلي: عملية تتحد فيها جهود السلطات الحكومية بغية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع فتتكامل حياة المجتمع وحياة الأمة التي ينتمي اليها ويمكنه من العطاء المثمر الفعال الذي يحقق التقدم والتطور القومي(الناصر،1995).

حتى يتم تحقيق أهداف التنمية يجب أن تتوافر **مقومات لتنمية المجتمع المحلي** وهي: الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة المحلية حتى تنهض بدورها في تنمية المجتمع المحلي ويمكن تلخيص مقومات الإدارة المحلية فيما يلي (المعاني2000):

- موظفو الإدارة المحلية
- رئيس المجلس المحلي وأعضاءه.
- حجم الوحدة المحلية.
- القوانين والأنظمة.
- التمويل.
- العلاقات العامة

موظفو الإدارة المحلية:

وهي من أهم المقومات التي يجب أن تحظى بالجزء الأكبر من الاهتمام فالعنصر البشري هو المحرك الرئيسي لعملية تنمية المجتمع المحلي سواء كان ذلك بتقديم الخدمات للسكان أو حل مشكلاتهم أو القيام بالمشاريع الإنتاجية التي تعود بالفائدة على المجتمع المحلي وأفراده.

وتتولى البلديات عملية التدريب للعاملين وذلك بإتباع الأساليب الفنية والعلمية الحديثة، ولما لظروف العمل من أهمية وانعكاس على أداء العاملين فإن البلديات تسعى دائماً لتحسين ظروف العمل وتوفير مناخ تنظيمي ملائم يضمن رضا العاملين وولائهم ورفع الروح المعنوية لديهم وذلك بتقديم الحوافز المادية والمعنوية للعاملين وكل هذا سينعكس إيجاباً على مستوى أداء العاملين وبالتالي تحقيق الأهداف المرسومة للبلدية.

رئيس المجلس البلدي وأعضاءه :

وهم المسؤولون عن رسم السياسات المحلية وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع، ويجب أن يكون عددهم كاف للقيام بالمهام المناطة بهم، وترى البلديات أن التأهيل العلمي والخبرة لرئيس المجلس البلدي وأعضاءه هو أمر تقتضيه الضرورة لضمان نجاحهم بالقيام بأعمالهم بكفاءة.

ويتم انتخاب رئيس المجلس البلدي وأعضاءه انتخاباً مباشراً من قبل السكان المحليين، ويتم عقد دورات تدريبية متخصصة لهم وذلك لرفع قدراتهم وكفاءاتهم.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية أعطى قانون البلديات حق تحيد الحد الأعلى لعدد أعضاء المجلس البلدي لوزير الشؤون البلدية. ويجوز تغيير العدد بنفس الأسلوب الذي تم به التحديد شرط أن لا يجري ذلك خلال دورة المجلس.

وبذلك نجد أن عدد الأعضاء في المجالس البلدية في المملكة يختلف من بلدية لأخرى وفقاً لاعتبارات منها مساحة المنطقة المحلية وعدد سكانها وغير ذلك. ويتراوح حجم العضوية في المجالس البلدية الأردنية الآن بين سبعة أعضاء وثلاثين عضواً ، بينما يبلغ عدد أعضاء مجلس أمانة عمان الكبرى حالياً 68 عضواً (وزارة الشؤون البلدية، الكتاب السنوي،2007).

حجم الوحدة المحلية:

تعتبر المساحة المناسبة وعدد السكان الكافي من العوامل المهمة التي تسهم في تعظيم عملية تنمية المجتمع المحلي؛ فهي تساهم في توفير موارد ذاتية للبلدية وبالتالي تحقيق مستوى

أفضل من التنمية، كما أن عمليات دمج البلديات المجاورة تؤدي إلى تعزيز دورها في إحداث التنمية.

القوانين والأنظمة:

وهي المسؤولة عن عملية التنظيم والانضباط ، حيث تقوم القوانين والأنظمة على متابعة أحدث التطورات والتغييرات التي تحدث في الإدارة المحلية والبيئة المحيطة وذلك لمواكبة هذه التطورات والاستجابة للتغييرات اللازمة.

كما تضمن القوانين والأنظمة إعطاء المجلس المحلي اختصاصات حقيقية لإنجاز دوره التنموي المأمول، وتقوم الجهات المسؤولة بإعادة النظر في القوانين والأنظمة التي تنظم شؤون الإدارة المحلية بين فترة وأخرى وبشكل دوري.

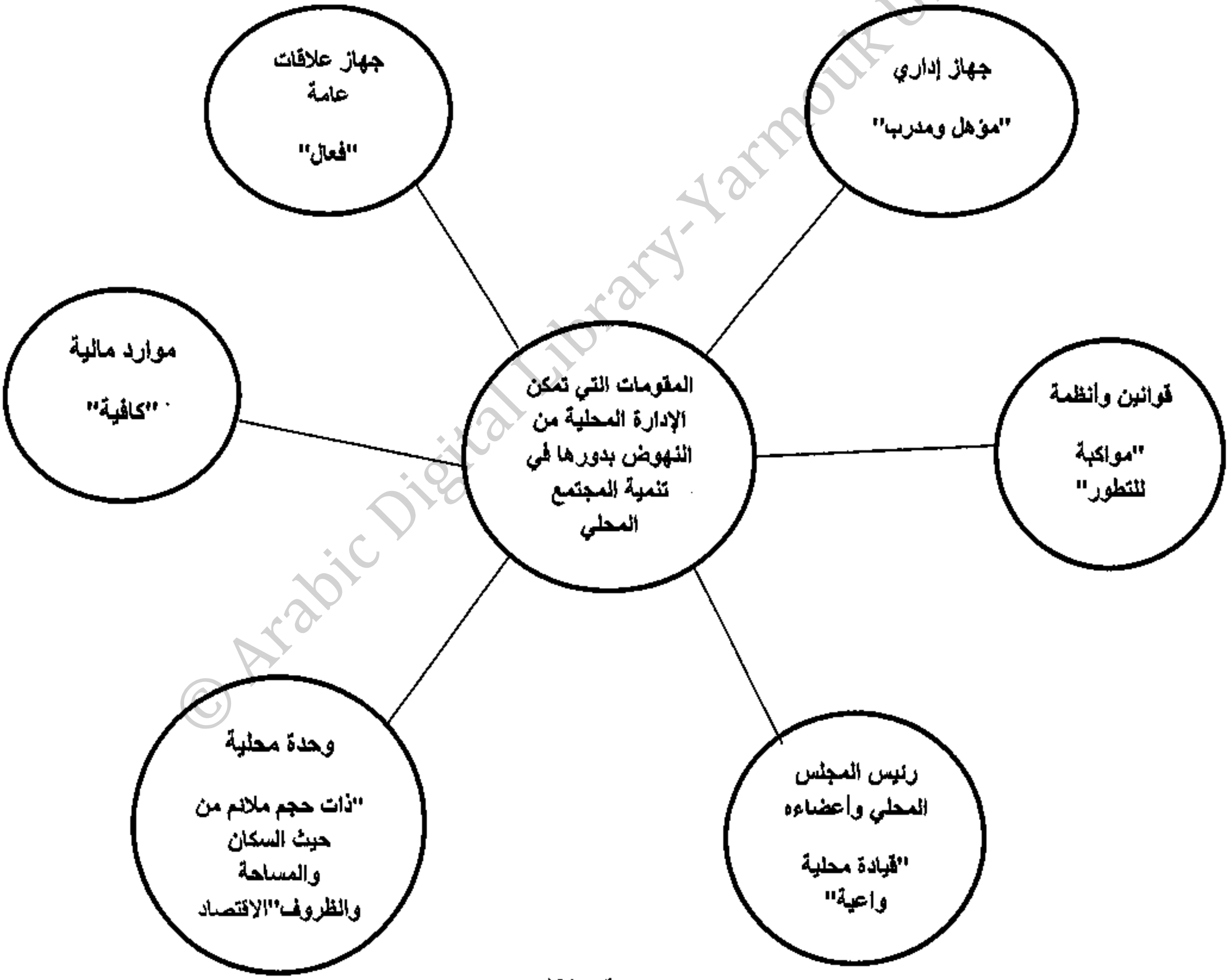
التمويل :

إن توافر الموارد المالية الكافية يساهم في أداء العاملين وأعضاء المجلس لواجباتهم بشكل كفؤ وفعال، كما أن توفر المشاريع الإنتاجية في البلديات يساهم في توفير دخلٍ إضافي يسهم في تحقيق الكفاية الاقتصادية لها وفي هذا تدعيم لاستقلالها, وتنمية لروح المشاركة والمسؤولية للسكان المحليين.

العلاقات العامة:

تسهم العلاقات الطيبة بين المجلس البلدي والمواطنين وبشكل كبير في تعزيز التنمية للمجتمع المحلي، حيث تقوم البلديات بتعزيز العلاقات بينها وبين المواطنين وذلك بعقد لقاءات دورية معهم للتعرف على حاجاتهم ورغباتهم وتقوم بإصدار نشرات دورية محلية لتعريف المواطنين بأعمال المجلس البلدي ومشاكله.

كما تقوم البلدية وإدارات المناطق التابعة لها بتلقي أراء وشكاوي المواطنين وأخذها بعين الاعتبار وذلك من خلال صندوق للشكاوي والاقتراحات، كما تنظم برامج وزيارات ميدانية لمسئولي البلدية لغرف التجارة والصناعة والنقابات والمدارس والمعاهد في المناطق التابعة للبلدية لتعزيز التفاعل وتبادل الآراء والاستفادة من الخبرات والاقتراحات.



شكل رقم (2)

المقومات التي تمكن الإدارة المحلية من النهوض بدورها في التنمية المحلية (المعاني، 2010)

التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية (خاطر وآخرون، 2012) :

يمكن تحديد مفهوم **التنمية** بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي أو الحضاري في المجتمعات.

أما **التنمية الشاملة** فهي تستهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال إجراءات مقصودة ومخططة لزيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان أي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصاد القائم.

اتجاهات تنمية المجتمع المحلي

لخص (خاطر وآخرون،2012)الاتجاهات السائدة لتنمية المجتمع المحلي بالتالي :

- الاتجاه الجيوغرافي:

لكي نتمكن من فهم تنمية المجتمع المحلي لا بد أن نأخذ في الاعتبار مكونات المفهوم من حيث "المجتمع" و "التنمية" ومن الطبيعي أن مفهوم "مجتمع" يشير إلى منطقة جغرافية محددة، ولذلك كان التأثير المحلي أو الخصوصية في التنمية حيث أن التنمية تعكس الصورة المحلية في كافة أبعاد الممارسة.

- اتجاه الخدمة الاجتماعية:

تؤكد فلسفة الخدمة الاجتماعية على أن الهدف من تنمية المجتمع تحقيق الرفاهية الاجتماعية للإنسان من خلال تحسين الظروف البيئية المحيطة.

- وجهة النظر الثقافية:

أن التفسير الأنثروبولوجي لمفهوم "المجتمع" يعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة للممارسين، ذلك أن هذا التفسير ينظر إلى المجتمع من زاوية وحدة الثقافة بوصفها الوعاء الذي يضم كل شيء والذي يكون في النهاية نمط الحياة في المجتمع، وبناء على ذلك فإن الجماعات الإثنية تعتبر مجتمعات صغيرة تحتم أن تتبنى نمط حياة مشترك. أي أن وحدة الثقافة الفردية يمكن أن تكون مجتمعاً بالمعنى الأنثروبولوجي.

مجالات تنمية المجتمع المحلي

تم تقسيم مجالات تنمية المجتمع المحلي إلى أربع مجالات كالآتي(المعاني، 2010) :

- **المجال الخدمي والإنتاجي:**

تقوم البلديات في المجال الخدمي بتقديم كافة الخدمات الأساسية للسكان المحليين ، حيث تقوم بإنشاء الطرق والأرصفة وتعبيدها وصيانة القائم منها، كما تهتم بإنشاء الحدائق والمكتبات للسكان المحليين في المناطق التابعة لها وذلك للقضاء على وقت الفراغ وتحقيق الرفاهية للأفراد.

وتحرص البلديات على توفير المياه والكهرباء لأفراد المناطق التابعة لها من دون انقطاع، كما تقوم بكافة مسؤولياتها بخصوص خدمات النظافة.

وفيما يتعلق بالمجال الإنتاجي تحرص البلديات على تعزيز القدرة المالية لها وذلك من خلال إنشاء المشاريع الإنتاجية سواء كانت مشاريع اقتصادية، صناعية،أو تجارية، أو إسكانية والتي بدورها تدر دخلاً ثابتاً للبلدية.

- **المجال الاجتماعي والتثقيفي:**

تقوم البلديات بدور توعوي وتثقيفي من خلال القيام بحملات توعية لأفراد المجتمع المحلي وذلك لتعديل الكثير من العادات والتقاليد السلبية والحد من مقاومة الأفراد للتغيير الإيجابي البناء، الذي قد يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية. كما تقوم بعقد ندوات ثقافية في النوادي الاجتماعية المتواجدة ضمن حدود البلدية والمناطق التابعة لها.

- **المجال الإداري والسياسي:**

أما فيما يتعلق بالمجال الإداري تقوم البلديات بكافة مسؤولياتها فيما يتعلق بتوفير الخدمات للمواطنين بكفاءة وفاعلية وتحاول قدر الإمكان الحد من الروتين والمماطلة في اتخاذ القرارات.

كما تقوم بتشجيع التعاون بين المواطنين والبلدية وبين المواطنين أنفسهم وذلك من خلال إشراك السكان في التخطيط للمشروعات وتنفيذها حتى يشعروا أنهم عناصر فاعلة في المجتمع المحلي ولهم دور في تحقيق التنمية.

وفي المجال السياسي تقوم بتدريب السكان على العملية الانتخابية وهي بذلك تزيد الشعور لديهم بالمواطنة، كما تقوم على توعيتهم لممارسة الحوار البناء وتفهم وجهات النظر المعارضة للحد من الصراعات والاضطرابات والفوضى.

- **المجال البيئي:**

أما فيما يتعلق بالمجال البيئي تسعى البلديات جاهدة على نشر الوعي البيئي لدى المواطنين وذلك في سبيل تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة. فهي تقوم بكل ما قد يساهم في

المحافظة على البيئة من جمع النفايات والتخلص منها بطرق سليمة ومكافحة الآفات الضارة التي قد تؤدي إلى الضرر بالبيئة، والقضاء على أسباب وجودها وتكاثرها.

كما تهتم في قضية التشجير وإنشاء الحدائق الخضراء، وتحاول قدر المستطاع الحد من الضجيج في سبيل الحصول على بيئة نظيفة وصحية وآمنة.

ركائز تنمية المجتمع وعناصرها:

هناك مجموع من الركائز لتنمية المجتمعات ويمكن تلخيصها في الآتي (خاطر وآخرون،2012):

1. إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير، والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم .
2. تكامل خدمات المشروعات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد.
3. الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع.
4. الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية.

عناصر تنمية المجتمع المحلي

يمكن تحديد عناصر التنمية الاجتماعية في ثلاثة (خاطر وآخرون،2012):

أولاً: التغيير البنائي أو البنياني.

ثانياً: الدفعة القوية.

ثالثاً: الإستراتيجية الملائمة.

وتتوقف الإستراتيجية المختارة على عديد من الاعتبارات أهمها (خاطر وآخرون،2012):

طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف، نوع الاستعمار الذي كان يحتل البلد،الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على الاستقلال، نوع الحكم السائد في البلد بعد تحرره، درجة الاستقرار السياسي ونوعية الإدارة وشكل الجهاز الحكومي وطبيعة النظام الاقتصادي ونوعية التركيب الطبقي، وحجم المناطق الريفية والحضرية، وتركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع، وطبيعة الأهداف المنشودة، فهناك أهداف بعيدة يراد الوصول إليها في المدى البعيد، وأهداف مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب.

نماذج التنمية المحلية

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاث نماذج رئيسية (خاطر وآخرون،2012)**هي :**

1 . النموذج التكاملي :

يتمثل هذا النموذج في مجموعة البرامج التي تنطبق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة (حضر – ريف – صحراوية) أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق أيضاً التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة، والجهود الشعبية المستثارة.

2 . النموذج التكيفي :

يختلف هذا النموذج في التنمية مع النموذج السابق في أن النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي واستثارة الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وقد سمي هذا النموذج بالتكيفي لأنه لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

3. نموذج المشروع :

يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة، ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين، ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينها، في حين أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل.

معوقات تنمية المجتمع المحلي (خاطر وآخرون،2012)

يعتبر الإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، ولذلك فهو يعتبر عامل قوة وعامل ضعف لكثير من مشروعات وبرامج التنمية يكون مصدرها الإنسان نفسه.

والمقصود بالمعوقات العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية وتحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، ويمكن تصنيفها وفقاً للآتي:

1. عوامل ديموجرافية :

يمثل العامل الديموجرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات النامية. إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل، فلا يجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة، ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدل الزيادة في السكان.

2. عوامل اجتماعية :

من أهم العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية الاجتماعية النظم الاجتماعية السائدة ومن أمثلة هذه النظم نظام الملكية ونظام القرابة والنظام السياسي.

3. عوامل ثقافية :

من أهم هذه العوامل التقاليد السائدة في المجتمع، وتتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية، كما للمعتقدات السائدة والقيم الاجتماعية والثقافية والدينية دور فعال في إعاقة برامج التنمية.

4. عوامل نفسية:

إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات.

5. عوامل تكنولوجية:

يعتبر التقدم التكنولوجي ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، غير أن كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول النامية، وان الهوه قد اتسعت بين هذه الدول وبين الدول الصناعية المتقدمة نتيجة لما حققته من تقدم علمي كبير خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وهذا التقدم الفني الكبير أدى إلى زيادة الإنتاجية في دول أوروبا وأمريكا.

6. عوامل مادية وفنية:

تعتبر قدرة رأس المال عقبة في سبيل استيعاب الوسائل الفنية الحديثة، إذ أن إدخال التحسينات الفنية يتطلب استخدام السلعة الرأسمالية، وفقر المنتجين في الدول النامية يحول دون شرائهم لهذه السلع.

كما أننا نجد أن هناك بعض المشكلات الخاصة بالتقدم الفني في الدول النامية إذ أن من الضروري ملائمة الوسائل الفنية الجديدة المنقولة من البلاد المتقدمة لاحتياجات البلاد المتخلفة وإدخال التعديلات عليها بما يتلاءم مع البيئة الجديدة،إضافة إلى ذلك نجد أن البلاد النامية لا تتوافر فيها الكفايات التنظيمية والقدرات الإدارية بالقدر الكافي.

استراتيجيات تنمية المجتمع المحلي

يحاول البعض أن يحدد استراتيجيات متعددة يمكن أن تكون ملائمة وقادرة على تحقيق التغير الاجتماعي المقصود في ضوء برامج التنمية المحلية على أساس إتباع نمطين من الاستراتيجيات (خاطر وآخرون، 2012):

1. الإستراتيجية المحافظة :

وهي تقوم على إعادة صياغة المعايير، وتعطى هذه الإستراتيجية الأهمية القصوى لعملية التنشئة الاجتماعية، والتفاعل مع الآخرين ومن خلال ذلك يمكن تغيير أسلوب الحياة.

2. الإستراتيجية الثورية

وتمثل هذه الإستراتيجية عدم الاكتراث بالتوازن الاجتماعي ومحاولة الحفاظ عليه، وتؤكد على أن النظم الاجتماعية السائدة ليست بالمناخ المناسب للتغيير، ويجب أن تتخطى برامج التنمية المعطيات المتاحة عن طريق الكفاح والنضال.

مداخل التنمية المحلية

بعد الحديث عن الاستراتيجيات سنقترب أكثر من الممارسة في مجتمعاتنا المحلية للتعرف على المداخل المناسبة لتحقيق التنمية المجتمعية ومن هذه المداخل (خاطر، 2000) :

1. مدخل الحزمة الدنيا :

وتوجه الأنشطة تبعاً لهذا المدخل لخدمة فئات معينة للسكان الريفيين. وهم أساساً صغار الملاك الزراعيين والذين يستفيدون مباشرة من هذه الأنشطة.

2. المدخل الوظيفي :

ويتركز هذا المدخل على المشروعات المتعددة التي تهدف إلى خدمة مختلف السكان الريفيين بما في ذلك العمال الزراعيين والمستأجرين.

3. مدخل التنمية الريفية المتكاملة :

يركز هذا المدخل على أن التنمية الريفية لابد وأن توجه إلى غالبية السكان الريفيين الفقراء ولمقابلة الحاجات الأساسية ولتحقيق مشاركة السكان الريفيين في عملية التنمية الريفية.

العلاقة بين مقومات تنمية المجتمع المحلي والتنمية الشاملة للمجتمعات المحلية:

إن التركيز على توفير مقومات تنمية المجتمع المحلي أمر في غاية الأهمية لتحقيق أبرز متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ويعتمد تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المحلي على مدى توفر تلك المقومات اعتماداً كلياً، فمن غير تلك المقومات لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع فهي بمثابة ركائز أساسية تقوم عليها. وكلما كان مستوى توفر مقومات تنمية المجتمع أكبر كلما تم تحقيق مستوى أفضل من التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية.

لقد بينت كثير من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات والمجتمعات المحلية في العملية التنموية. فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة. ذلك لأن الإدارة المحلية تمتاز بأنها إدارة قريبة من المواطنين ، تنبثق عنهم، وهي أقدر على الوقوف على الظروف والحاجات المحلية، وإشراك السكان المحليين فكراً وجهداً في وضع البرامج الهادفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي وتنفيذها عن طريق إثارة الوعي والإقناع بأهمية هذه البرامج وعوائدها على السكان المحليين وعلى الدولة. وحتى يتسنى للإدارة المحلية النهوض بدورها المطلوب سواء في تقديم الخدمات الأساسية للسكان والمساهمة في إشباع حاجاتهم وحل مشكلاتهم أو القيام بالمشروعات الإنتاجية التي تسهم في تنمية المجتمع المحلي، يتوجب عليها مراعاة المقومات الأساسية لتنمية المجتمع المحلي(المعاني، 2010).

لقد تبنت الحكومات الأردنية المتعاقبة التنمية أداة أو وسيلة أساسية للنهوض بمستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الأردني شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية(الربايعة، 1988).

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة سواء عربية أم أجنبية مثل دراسات(الربايعة،1988)، (الجمال،2000)، (المدحاني،2009)، (عبد الخالق وآخرون،2010) ،(ازكيوتا،1998)، (إيتا،2004)، أظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية بين مستوى توفر مقومات تنمية المجتمع ومستوى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية.

ثانيا: الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء عرض للدراسات السابقة **المحلية والعربية والأجنبية** المتعلقة بموضوع مقومات تنمية المجتمع المحلي والتنمية الشاملة للمجتمعات المحلية. وقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات محلية وعربية ودراسات أجنبية حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

أولا: الدراسات المحلية

1. في دراسة تطبيقية أجراها **الربايعة (1988)** في الريف الأردني تحت عنوان "مقومات التنمية ومعوقاتها" وخصوصاً في نتائج الفصل السادس المتعلقة بالمشاركة الشعبية ودورها في عملية التنمية الريفية، توصل أن العلاقة بين ميل الفرد للمشاركة الشعبية والعمر تزداد كلما تقدم السن، وتبين كلما تجاوز الفرد منتصف العمر وتقدمت به السن تجاه التقاعد كلما كان أكثر نشاطاً وحيوية أثناء الاجتماعات وأكثر تحمساً لطرح

أفكاره وآرائه وقد تلقى قبولاً أكثر من آراء الغير، ولم توجد علاقة ايجابية بين المشاركة والمستوى التعليمي فلم يكن للمستوى التعليمي دوراً ذو فروق واضحة، واتضح من الدراسة أن المشاركة الشعبية في الريف الأردني ضعيفة ودون المستوى المطلوب، وتبين أن 14.5% فقط من حجم العينة التي عبرت عن آرائها بخصوص المشاريع التنموية التي نفذتها الدولة وتبين أن الاتصال بين المواطنين والقادة المحليين، وخصوصاً الرسميين، شبه معدوم.

2. وأجرى **راشد (1989)** دراسة ميدانية بعنوان اتجاهات المواطنين نحو المشاركة بالعمل التطوعي هدف من خلالها استطلاع رأي فئة معينة من الجمهور حول أهمية المشاركة في العمل التطوعي والأسباب المساعدة والمنفرة من هذا النوع من الأعمال والأسباب التي تؤدي للانقطاع عن العمل التطوعي ودور المؤسسات الرسمية في التشجيع على المشاركة والأساليب الواجب إتباعها لزيادة الفاعلية والسمات التي تؤهل الأفراد للمشاركة والإلمام بجميع فروع العمل التطوعي، تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات التي وزعت على 140 فردا وتبين أن الرجال أكثر اهتماما بالعمل التطوعي من الإناث، وأن حملة الشهادات من الثانوية فما فوق الأكثر اهتماماً، وكلما كانت المنظمة قريبة كلما زاد الاهتمام بالعمل التطوعي.

3. وفي دراسة قام بها **العبوة (1989)** "مؤسسية البلديات في الأردن"، هدفت هذه الدراسة إلى استقراء وتحليل الوضع المؤسسي للبلديات في الأردن، وقد استخدمت أمانة عمان الكبرى نموذجاً لهذه البلديات، وقد تم تقييم خدمات الأمانة من وجهة نظر المواطنين وكما هدفت إلى التعرف على مدى قيامها بمهامها، ودرجة تحقيقها لأهدافها، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، فقد أوضحت الدراسة على أن المواطنين على وعي ودلالة بالخدمات التي تقدمها

الأمانة ويشعرون بها، وكما بينت الدراسة أن المجالس القروية عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية والضرورية للمواطنين بسبب شح الموارد، وكما بينت الدراسة أيضاً أن رضا المواطنين عن الخدمات التي تقدمها الأمانة في مجال تخطيط المدينة والحدائق كانت إيجابية، وكما أوضحت رضا المواطنين عن الخدمات الصحية والنظافة العامة.

4. في دراسة قام بها **القريوتي (1989)** بعنوان "رفع الكفاءة الإدارية للمجالس المحلية في الأردن "، حيث وضحت هذه الدراسة بأن الدور الأساسي للمجالس المحلية في الإدارة تتركز على بعض الخدمات التنظيمية والرقابية ولا يمثل أي دور حقيقي بسبب نقل بعض المرافق كالقمامة والمياه والمجاري وغيرها إلى اختصاص الحكومة المركزية، وأظهرت الدراسة دور المجالس البلدية، كزيادة مساهماتها التنموية الشاملة، وذكرت أهم المعوقات أمام المجالس المحلية، كصغر حجمها وقلة إمكاناتها المالية والبشرية والفنية وتقادم التشريعات.

وفي النهاية أوصت بإعادة النظر في شروط إحداث البلديات وبناء هيكلي وبشري وتعزيز مواردها المالية.

5. أما دراسة **الطعامنة (1993)** بعنوان " مجالس الخدمات المشتركة في نظام الإدارة المحلية في الأردن"، والتي هدفت إلى تقييم تجربة مجالس الخدمات المشتركة في الأردن بكل أبعادها والوقوف على المشاكل والصعاب التي تعترض أداءها. وكذلك معرفة اتجاهات رؤساء وأعضاء مجالس الخدمات المشتركة نحو تشكيل تلك المجالس والأنشطة والوظائف التي تمارس فعلياً وتلك التي يمكن القيام بها بهدف تطوير وتنمية المجتمعات المحلية. كما هدفت الدراسة إلى الوقوف على القدرات الفنية والمالية لتلك المجالس وقدرتها على أداء وظائفها في ظل التحديات التي تواجهها.

وأظهرت النتائج أن النشاطات والأدوار التي تمارس على أرض الواقع لا تتماشى مع متطلبات التنمية الإدارية الشاملة لتلك المجالس فهي تمارس وظيفة أو وظيفتين فقط تتمثلان في كب النفايات ورش المبيدات. كما أن هناك اتجاهاً إيجابياً نحو ضرورة ممارسة المجالس لوظائف مثل : مراقبة وحماية البيئة، الصحة العامة، تشجيع النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية، والمشاركة في التخطيط الإقليمي، كما أظهرت الدراسة أن المصادر المالية للمجالس لا تتناسب مع التزاماتها، وأن هناك شُحاً في الموارد المالية.

6. وأجرى **دويكات(1998)** دراسة بعنوان " واقع الهياكل التنظيمية للبلديات في الأردن" التي هدفت إلى التعرف على الخصائص الداخلية للهياكل التنظيمية للبلديات في الأردن، كما رمت إلى الوقوف على المشاكل الهيكلية، وإلى المقارنة بين كل من الخصائص الداخلية والمشاكل التنظيمية لكل من بلديات الفئة الأولى والثانية. وأظهرت الدراسة أن مستوى أبعاد الهياكل التنظيمية كان متوسطاً وتبين أن بلديات المملكة تعاني من مشاكل هيكلية، كالمركزية الشديدة وعدم مراعاة التنظيم الحالي للبلدية لكفاءة العاملين، وتبين وجود علاقة ارتباط سلبية بين الترسيم واللامركزية.

7. أما دراسة **الأعرجي والعزي (1998)** بعنوان " مدى استجابة الإدارة المحلية لاحتياجات المجتمع المحلي في الأردن" والتي هدفت إلى كشف وتحليل آثار العوامل البيئية المجتمعية على أدوار المجالس البلدية في محافظة إربد في إشباع حاجات المجتمعات المحلية، وتم اختيار المجالس البلدية في محافظة إربد، التي تعادل 16.5% من مجموع المجالس البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثر عضو المجلس البلدي

بالعوامل البيئية وكذلك مدى تأثير أداء الناخبين بالعوامل البيئية في إقدامهم على إعطاء أصواتهم لعضو المجلس البلدي.

وأظهرت النتائج أن الميول المساعدة لعملية التحول الديمقراطي غالبيتها تأتي من أعضاء المجلس البلدي أنفسهم، وأن هناك دلالة إحصائية بين ميول الناخبين من جهة ومستويات الإجابة العملية لها من جهة أخرى. كم أن هناك معوقات عملية للتحول الديمقراطي، كالمحددات القانونية، محدودية التعاون والدعم من قبل الدوائر الحكومية المحلية، تناقض أهداف الناخبين، محدودية تجاوب الجمهور المحلي.

8. وأجرى الجمال (2000) دراسة حول " المشكلات المالية والإدارية التي تعاني منها البلديات في الأردن." وهدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات المالية والإدارية التي تعاني منها البلديات والحلول المناسبة لها.وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها : ضعف جباية مستحقات البلديات من الرسوم والضرائب, وزيادة تراكم الديون المستحقة لصالح البلديات، وعجز البلديات عن تقديم الخدمات، والحاجة إلى تعديل حصص البلديات من عوائد المحروقات بشكل يتناسب مع ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع أسعار المحروقات عالمياً، وإعادة النظر بقانون رسوم النقل على الطرق وغرامات المخالفين، وعدم وجود الثقة بين المجلس البلدي والمجتمع المحلي، وزيادة الدعم الحكومي للبلديات حتى تتمكن من تحسين مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين، وهناك تساهل في تحصيل المستحقات على المواطنين لصالح البلديات, وعدم وجود عدالة في توزيع الخدمات، كما أن هناك ضعف في الخبرة لدى الموظفين والعاملين في البلديات وخاصة في الشؤون الإدارية والشؤون المالية ووجود زيادة في عدد الموظفين والعاملين في البلديات, تقديم بنك تنمية المدن والقرى قروضاً للبلديات بفائدة مرتفعة وأن معظم هذه القروض تستعمل

لأغراض تمويل مشروعات على حساب تقديم الخدمات للمواطنين, وعدم مراعاة بنك التنمية للعدالة في منح القروض للبلديات.

9. دراسة قام بها **الجمال** (**2000**) بعنوان "الإدارة المحلية ودورها في تمويل التنمية في الأردن" والتي هدفت إلى معرفة مدى مقدرة المجالس المحلية على قيادة عملية التنمية، ومدى كفاية الموارد المالية لها لتقديم الخدمات المحلية وإقامة المشاريع التنموية لزيادة دخول المجالس وتدعيم الاستقلال المالي إن أمكن. واختار الباحث 62 بلدية موزعة على جميع محافظات المملكة، بحيث كان التقسيم كمي يراعي الكثافة السكانية واحتلت محافظة إربد المرتبة الأولى.

وأظهرت الدراسة نتائج أهمها: أن هناك مشكلات مالية تعاني منها البلديات، كما أن حصص البلديات من المحروقات قليلة وتحتاج إلى زيادة، وأن الثقة غير موجودة بين المجلس البلدي والمجتمع المحلي، وتساهُل المجالس مع المستحقين حتى لا تخسر الانتخابات القادمة، وأن هناك صلاحيات في القانون لا تمارس، وهناك معيقات تمنع دفع المكلّف ما عليه من ديون البلدية، وأن هناك حاجة لتعديل أنظمة الجباية.

10. وفي دراسة قام بها **الحوري**(**2000**) بعنوان" الإمكانات والآثار المحتملة لتبني نموذج البلدية الكبرى في محافظة إربد" توصلت الدراسة إلى أن البلديات في محافظة إربد تواجه في وضعها الراهن مجموعة من المشاكل (مرتبة تنازلياً) متمثلة بما يلي: الضغط المالي والمديونية، ترجيح الاعتبارات العشائرية في الانتخابات وقرارات المجلس البلدي ، وضعف مستوى التخطيط والتنظيم، وتدني مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين، وضعف مواجهة مشكلة التلوث والحفاظ على البيئة، وافتقار البلدية إلى الكوادر البشرية والإدارية، والافتقار إلى الأجهزة الفنية الكفؤة.

11. وفي دراسة **القرعان** **(2000)** تناول فيها دور الحكومة المركزية في تشجيع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية(دراسة ميدانية لمدينة إربد) هدف من خلالها إلى التعرف على آراء واتجاهات المواطنين والقياديين في مدينة إربد نحو فاعلية مجالات دور الحكومة التنظيمي والإيصالي والتخطيطي من أجل تشجيعهم على المشاركة في تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية لمدينتهم. والتعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المبحوثين من مواطنين وقياديين نحو فاعلية الدور الحكومي في تشجيع المشاركة الشعبية التنموية وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، ومدى وجود فروقات بين اتجاهات القياديين نحو فاعلية الدور الحكومي في تشجيع مشاركتهم التنموية ونوع القطاع العاملين فيه خدميا كان أو تطوعيا، وأظهرت النتائج أن اتجاهات مواطني وقياديي مدينة إربد متوسطة الفاعلية في اتجاهات القياديين نحو فاعلية الدور الحكومي في مشاركتهم التنموية، أما عن أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والقياديين في مدينة إربد على اتجاهاتهم نحو فاعلية دور الحكومة المركزية في تشجيع المشاركة الشعبية التنموية، تبين عدم وجود أثر لجنس المواطنين على اتجاهاتهم نحو فاعلية الدور الحكومي في تشجيع المشاركة الشعبية التنموية ودلت النتائج على وجود أثر لجنس القياديين على اتجاهاتهم نحو فاعلية الدور الحكومي وتبين بأن الذكور من القياديين يرون بصورة أكثر إيجابية من الإناث، وتبين أن الفئات العمرية الكبيرة والصغيرة يرون بصورة إيجابية أكثر من الفئات العمرية المتوسطة بالنسبة للمواطنين أما عن المستوى الاقتصادي تبين وجود أثر للدخل بالنسبة للمواطنين والقياديين، أما عن المستوى التعليمي تبين عدم وجود أثر للدخل بالنسبة للمواطنين والقياديين، أما عن المستوى التعليمي تبين عدم وجود أثر نحو فاعلية دور الحكومة المركزية، أما من حيث نوعية القطاع فتبين أن القياديين العاملين في القطاع التعاوني يرون بصورة أكبر من القطاع الخدمي والتطوعي.

12. أجرى **البنك الدولي (2002)** دراسة حول " تطوير المجالس المحلية في الأردن ". وهدفت إلى إجراء تقييم للإدارة المحلية في الأردن، وركزت الدراسة على طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والمجالس البلدية وعلى الجانب المالي للبلديات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : عدم وجود آليات مساءلة، وعدم توفر البيانات على مستوى البلديات، وعدم وجود قدرات مؤسسية، عدم جدية الالتزام بضوابط الإنفاق من قبل بنك تنمية المدن والقرى وضعف التنسيق والتعاون بين المستويات الإدارية المختلفة (الحكومة المركزية ودوائرها، المحافظات، البلديات) وإلى عدم فاعلية وعدالة المعاملة المالية الموحدة للبلديات.

وأوصت الدراسة بمراجعة التشريعات والقوانين التي تحكم عمل المجالس البلدية وتعزيز قدرات البلديات وخاصة الكبرى منها والتي تملك موارد ثابتة وكافية منها القروض طويلة الأجل.

13. أجرى **جرادات (2002)** دراسة حول " إعادة هيكلة البلديات في الأردن : واقع وتطلعات، مقدمة إلى ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية المنعقدة في بيروت بتاريخ 23 – 25 أيلول سنة 2002م".

هدفت الدراسة إلى بيان أعداد البلديات في الأردن وعملية الدمج والإصلاح وإعادة هيكلة البلديات والبناء التنظيمي للأجهزة المحلية وما يتبعها من بناء تنظيمي لأجهزة الوزارة. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية : أن مشروع الإصلاح والدمج أدى إلى تحسين أداء البلديات بدرجة مرتفعة في المجالات الإدارية والمالية وأوصت الدراسة بضرورة استكمال عملية دمج البلديات لتصل نسبة الدمج إلى حوالي (80%) ، وضرورة إنشاء معهد وطني للتدريب والتأهيل وإنماء المدن الأردنية.

14. وأجرى **الجمال (2002)** دراسة حول "عملية دمج المجالس البلدية في محافظة إربد، واقع وتحديات".هدفت الدراسة إلى تقييم عملية دمج البلديات ودورها في تطوير أداء العاملين فيها ورفع كفاءتهم، بالإضافة إلى المردود المادي العائد على البلديات من حيث تحسين دخلها ورفدها بالآليات والأجهزة لتحسين الأداء، وتناولت الدراسة عدة محاور هي المحور المالي والمحور الإداري والمحور البيئي والمحور الاجتماعي.

15. أجرى **المبيضين (2002)**دراسة مسحية تحليلية ميدانية لتقييم إستراتيجية إصلاح وتطوير الإدارة المحلية في الأردن. هدفت الدراسة إلى تقييم أداء البلديات من حيث مستوى ونوعية الخدمات التي تقدم للمواطنين وتحسين سوية الإدارة والتنظيم والموارد المالية ورفع كفاءة الموظفين والتعرف على رضا المواطنين عن أداء البلديات.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها :تعزيز صلاحيات البلديات الجديدة لتمكينها من القيام بواجباتها بسرعة وكفاءة، وزيادة الموارد المالية للبلديات بصورة مرنة ومعالجة المديونية التي تعاني منها وزيادة عدد المشروعات المنتجة وتعزيز الكوادر الإدارية والفنية وتسهيل إجراءات تصديق المعاملات والاكتفاء بتصديق البلدية المعنية.

16. أجرى **المومني (2002)** دراسة حول " إصلاح الحكم المحلي في الأردن (دراسة حالة البلديات الكبرى في إقليم الشمال)".

وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحكم المحلي، والتعرف على أثر مختلف مقومات اللامركزية على عمل المجالس المحلية وتقديم بعض التوصيات التي قد تساعد في إصلاح الحكم المحلي في الأردن.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها : وجود ضعف في المشاركة الشعبية بسبب تفاوت في حجم وحدات الإدارة المحلية، وصغر حجم المجلس المحلي وقلة الدورات التدريبية للأعضاء الجدد. وجود ضعف في الإيرادات بسبب الاعتماد على الإيرادات التي يتم تحصيلها بواسطة الحكومة، وقلة الإيرادات الذاتية والإعانات الحكومية المشروطة، وتزايد اعتماد المجالس المحلية على القروض. وجود ضعف في تطبيق اختصاصات المجالس البلدية نتيجة تناقص الاختصاصات التي تقوم بها البلديات نتيجة سحبها من قبل الحكومة المركزية، عدم وجود قدرة للمجالس البلدية على استقطاب موظفين أكفاء بسبب عدم الاستقرار الوظيفي في البلديات، بالإضافة إلى عدم إجراء مسابقات واختبارات ومقابلات والإعلان عن الوظيفة الشاغرة عند التعيين. عدم وجود استقلال في المجالس المحلية عن الحكومة المركزية بسبب تعدد أجهزة الرقابة المركزية على المجالس المحلية، وجود درجة عالية جدا من الرسمية والمركزية والتشعبية والهرمية والتخصصية والرقابة والبيروقراطية ون هناك ضعف في الاستقلال التنظيمي.

17. وأجرى بلعرابي(2002) دراسة بعنوان "العلاقة بين محددات الهيكل التنظيمي وأداء الإدارة المحلية" وهدفت الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين محددات الهيكل التنظيمي وأداء الإدارة المحلية في بلدية إربد الكبرى، وبيان وزن ودرجة هذه المحددات في تأثيرها على أداء البلدية، تم جمع البيانات من خلال إستبانة تم توزيعها على (126) مدير في بلدية إربد الكبرى. وقد أظهرت نتائج الدراسة، أن وزن ودرجة تأثير المحددات الاجتماعية على أداء الإدارة المحلية احتلت المرتبة الأولى في تأثيرها على أداء البلدية، في حين كانت المحددات المالية في المرتبة الثانية وتلتها المحددات التكنولوجية في المرتبة الثالثة ومحددات الحجم في المرتبة الرابعة واحتلت المرتبة الأخيرة المحددات التنظيمية.

18.أما دراسة **أبو فارس والمعاني (2006)** بعنوان "أثر دمج البلديات في الأردن على فاعليتها الإدارية والمالية من وجهة نظر رؤساء المجالس فيها" التي هدفت إلى التعرف على أثر دمج البلديات في الأردن على فاعليتها الإدارية والمالية من وجهة نظر رؤساء مجالسها. وقد تكون مجتمع الدراسة من رؤساء المجالس البلدية الأردنية وعددهم (99) رئيس بلدية، وأظهرت الدراسة نتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دمج البلديات والفاعلية الإدارية والمالية فيها، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لعملية دمج البلديات على فاعليتها الإدارية والمالية تعزى لمتغير فئة البلدية.

ثانياً: الدراسات العربية

1. أجرى **المخلافي،** حميد عبد الغني(د.ت)دراسة بعنوان " المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن" دراسة قانونية، تهدف الدراسة إلى بحث العلاقة بين المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن من خلال التعرف على أدوار الأجهزة المركزية والمؤسسات الشعبية المحلية وبين مختلف المحافظات اليمنية، وعرض مشاكل متنوعة منتشرة مستفحلة في المجتمع اليمني ما بين فقر وأمية وأمراض وقصور في المشاريع الإنمائية وما يترتب على ذلك من آثار كالبطالة وغير ذلك.

2. أجرى **السفلان (1997)** دراسة بعنوان " الهياكل التنظيمية للمدن والبلديات"، التي حاولت كشف النقص الذي يظهر بين التطبيق العادل بالنسبة لتشكيل المجالس البلدية وتحديد

الهياكل التنظيمية للبلديات والمدن، التي كثيراً ما لا تتماشى مع النصوص الجامدة في القوانين والنظم بالمملكة العربية السعودية.

وأظهرت النتائج أن وضع نمط أو قوالب تلتزم بها البلديات في تحديد هياكلها التنظيمية أمراً لا يمكن أن يتحقق، لأن النمو والتطور الحضاري الذي يشمل مدن المملكة، جعل كل بلدية تسير في طريق يتماشى مع النمو المتسارع، ولكن ليس بنفس الدرجة مع البلديات الأخرى.

3. أجرى **المدحاني (2009)** دراسة بعنوان "المشاركة الأهلية وتنمية المجتمع المحلي" التي هدفت إلى التعرف على واقع المشاركة الأهلية في منافسات فعاليات شهر البلديات والبيئة وموارد المياه بسلطنة عمان وأثره في تنمية المجتمعات المحلية المتنافسة، إضافة إلى معرفة أثر نتائج التقييم على المشاركة الأهلية والمعوقات التي تحد من فاعليتها.تم توزيع الاستبانة على (70) من الأفراد المشاركين في منافسات الفعاليات، وقد أظهرت النتائج أن واقع المشاركة الأهلية في منافسات فعاليات شهر البلديات والبيئة وموارد المياه على مستوى (عينة المشاركين\ المناطق) كانت متوسطة، وتبين أن المشاركة الأهلية أدت لتنمية جوانب الوعي البيئي والبلدي والموارد المالية على مستوى (عينة المشاركين\ المناطق) كانت متوسطة أيضاً، أما على مستوى تحقيق مشاريع التكافل الاجتماعي والبنية التحتية فكانت النتائج متوسطة على مستوى المشاركين، ومتفاوتة ما بين المتوسط والمنخفض على مستوى المناطق، وأثر نتائج التقييم والمعوقات على المشاركة الأهلية كانت جميعها متوسطة على مستوى (عينة المشاركين\ المناطق).

4. وقام **عبد الخالق وآخرون،(2010)** بإجراء دراسة وصفية "لدور المجالس الشعبية المحلية في التنمية الريفية في بعض قرى محافظة الشرقية"، وقد أجريت الدراسة على خمس وحدات في مركز مينا القمح بمحافظة الشرقية متضمنة جميع أعضاء المجالس المنتخبين بهذه الوحدات وعددهم (100) مبحوث وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة والمقابلة الشخصية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:أن ما يقرب ثلاث أرباع المبحوثين (70%) كانت درجة ممارستهم للمهام المتوقعة منهم عالية، وأن أكثر من نصف المبحوثين (56%) أقر بوجود صعوبات تواجههم عند ممارستهم لاختصاصاتهم، وأن أكثر هذه الصعوبات هي أنهم يسمعون عن هذه الاختصاصات ولكنهم يحتاجون إلى تدريب لممارستها، وأن أكثر هذه المهام التي يمارسونها هي العمل على نشر الوعي الزراعي بهدف زيادة المردود الإنتاجي في الزراعة، وأن أهم المقترحات التي أبداها المبحوثين لمواجهة المعوقات والصعوبات التي تواجههم عند ممارسة اختصاصاتهم هي توفير الاعتمادات المالية من الجهات الحكومية، والتعاون مع الأجهزة التنفيذية المختلفة، وتفعيل الدور على أرض الواقع.

الدراسات الأجنبية

1. دراسة مولينز **(Mullins,1989)** بعنوان "تأثير هيكل الإدارة المحلية على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المحلي".

أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، هدفت إلى معرفة أثر الهياكل التنظيمية على التطور الاقتصادي والاجتماعي وذلك بعد تطبيق عملية دمج الحكومات المحلية. وكذلك مقارنة الحكومات المحلية المندمجة بغير المندمجة. حيث تم توزيع 411استبانه على الحكومات المحلية لمعرفة أثر الهيكل التنظيمي على الأداء.

ودلت الدراسة أن الأداء كان قوياً في الإدارات الحكومية المحلية التي دمجت أكثر من الحكومات المحلية التي لم تدمج، وكذلك كان هناك توزيع عادل للموارد في المناطق التي دمجت.

2. دراسة **خلاف** (**Khelaf,1992**) بعنوان " المركزية واللامركزية في الإدارة المحلية الخدمية في تونس".

تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة محددات تقسيم المسؤوليات بين مستويات الإدارة المحلية في تونس، باعتبار أن تونس لديها خبرة ظاهريه منذ(15) سنة تدعى بالسياسة اللامركزية ونظام مركزية الإدارة المحلية الخدمية(LPSS). وتوصلت إلى نتائج أهمها أن الخدمات الاحتياطية لا تستطيع الإدارة المحلية على إدارتها بشكل فعال، وأن تقسيم العمل و المسؤوليات في الإدارة المحلية في تونس تحددها الرغبة لإنتاج الخدمات بفاعلية أكثر من البحث عن الكفاءة الاقتصادية، وأن لامركزية الإدارة المحلية يجب أن تكون ذات فاعلية كبيرة في تحقيق الحاجات الاجتماعية وإلا كانت الإدارة مركزية بحته.

3. وأجرى **مارغو** (**Margo,1992**) دراسة بعنوان "العلاقة التعاونية بين الحكومات المحلية". هدفت إلى معرفة العلاقات التعاونية بين الحكومات المحلية ومعرفة القوانين ذات الصلة بين هذه الحكومات. فتم توزيع 448 استبانه على مختلف المدن المندمجة في الولاية (المدن والقرى). وقد بينت الدراسة أن نسبة (39%) من مجتمع الدراسة قد دخلوا في اتفاقيات مشتركة وذلك لتقديم خدمات للمواطنين بشكل مشترك، تتمثل في المساعدات الثنائية، التأمين على المخاطر وتمويل الديون والوظائف الخدمية التي تتعلق بمحطات الإطفاء والجهاز الأمني.

4. قام ازكيوتا(Azcueta,1998) بدراسة حول الإدارة والأداء البلدي في فيلا السلفادور عاصمة البيرو. وهدفت الدراسة إلى توضيح كيف حققت بلدية فيلا السلفادور تطوير جميع القطاعات والتقدم والازدهار للمدينة من خلال التخطيط والتنظيم وتفعيل أهداف واضحة وتقييم أدائها في كافة المجالات وكشف الصعوبات ووضع الحلول المناسبة لها. وأظهرت النتائج أن بلدية فيلا سلفادور اتخذت عدة خطوات تمثلت في التالي: الخطوة الأولى، تنظيم الجهود التي اشتملت على ضرورة تعرف رئيس وأعضاء المجلس البلدي على أفراد مجتمعهم المحلي، وتعريف جميع أفراد المجتمع بأهداف البلدية الموضوعة، وتحديد مصالح كل فئة من السكان، وتنفيذ خطة البلدية وإعادة توضيح الأهداف والعمل على تحقيقها، وتوفير الموارد المالية، وربط القطاعات الاجتماعية بكل هدف، وتحديد الخطة واشتمالها على تواريخ ومواعيد نهائية تحدد مسبقا وتعلن على عامة الناس، بالإضافة إلى التقييم المستمر لأداء البلدية وأن تكون نتائج التقييم معلنة. أما الخطوة الثانية، فقد تمثلت بتقييم الاقتصاد المحلي وفق نظرية SWOT التي تشتمل على نقاط القوة ونقاط الضعف للبلدية والفرص والتحديات البيئية. أما نقاط القوة للبلدية فإن تصور أن التطور الذي أجرته البلدية شمل عدة مجالات هي المجال الصناعي والمجال الزراعي والمجال الحضري وتطوير الساحل وفعاليات تجارية متنامية، وقدرة البلدية على حسم النزاعات وتطوير التقاليد وتمتع البلدية بهيكل صغير وعدم الترهل الإداري، ولها القدرة على تحديث عملياتها. ونقاط الضعف للبلدية، وهي أن مجتمع البلدية غير متجانس مما أدى إلى ظهور مصالح مختلفة ومتضاربة.وتمثلت الخطوة الثالثة بوضع إستراتيجية لتطوير الاقتصاد المحلي من خلال تبني رؤية واضحة ومهمة جادة وإستراتيجية مدروسة، أما الرؤية فهي التطلع إلى فيلا السلفادور كمدينة منتجة ومتكاملة ومجتمعها موحد. أما الخطوة الرابعة فهي تطوير البلدية

وخدمة المجتمع المحلي وذلك بتشجيع نمو الأعمال المحلية وتشجيع الشركات الجديدة ودعم الاستثمار الداخلي والاستثمار بالبنية التحتية.

5. دراسة حالة رقم 207(A case study,2000)حول خدمات بلدية محسنة لمواطني ستة بلديات مندمجة في شمال الدنمارك. وهدفت دراسة الحالة إلى توضيح تجربة الدنمارك في الربط الالكتروني للبلديات المندمجة وحوسبة العمل البلدي المتمثلة بإقامة مشروع يهدف إلى إيجاد موقع إلكتروني فعال لتوسيع خدمة اتصال وتوفير قاعدة بيانات عامة لتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

6. وأجرت إيتا(**Eaata,2004**) دراسة في الجمهورية التركية "بعنوان المشاركة الأهلية في التنمية المحلية."

هدفت الدراسة إلى مقارنة وتقييم تجربة قريتين تركيتين في تنمية مجتمعاتها المحلية بالتعاون مع القطاعين التربوي والزراعي.

ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع 320استبانه في القريتين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بينت أهمية المشاركة الأهلية في تحفيز المدارس وتوفير الإمكانات لها.كما أوضحت الدراسة أن هناك نمطين للمشاركة الأهلية هما المشاركة الرأسية وتعني التبرع بالمال فقط والمشاركة الأفقية وتعني التبرع بالمال وتحفيز الآخرين للتبرع والعمل.

7. وأجرى **بيلوار(Pailwar,2005)** دراسة في الهند بعنوان " تجربة مقاطعة جاهرقند في الربط بين قطاعات المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية الوطنية لإشراك المجتمع المحلي في العملية التنموية في المحافظة وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى نجاح التجربة التي قامت

بها الحكومة المحلية في مقاطعة جاهرقند الهندية من حيث الربط بين قطاعات المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية الوطنية لإشراك المجتمع المحلي في العملية التنموية في المحافظة، خاصة أن هذه الولاية تعاني بنسبة كبيرة من الفقر والتسرب والأمية بين سكانها. وقد تكونت عينة الدراسة من (272) ناشطاً وناشطة يعملون في مؤسسات مدنية مثل الجمعيات والتجمعات الشعبية ولجان المدارس والكليات، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع منهج البحث النوعي من خلال إجراء مقابلات غير معدة مسبقا مع هؤلاء الناشطين. وبعد جمع البيانات وتفريغها وتحليلها خلصت الدراسة إلى أن المشاركة الأهلية من قبل أفراد المجتمع يمكن أن تلعب دورا مركزيا في عملية التنمية المحلية للمجتمعات إذا ما كانت المؤسسات الحكومية قادرة على وضع الخطط والاستراتيجيات الفعالة لكسر الحواجز الموجودة بين المؤسسات المحلية والمؤسسات الحكومية، كما أن الجهات الأهلية سوف تكون أكثر قدرة على تطوير المجتمع المحلي إذا كانت تمتلك الخطط والبرامج الملائمة.

خلاصة واستنتاجات :

من العرض السابق للدراسات المحلية والعربية والأجنبية تبين ما يلي:

أولاً : إن موضوع مقومات تنمية المجتمع المحلي والتنمية المجتمعية الشاملة موضوع مهم ومعاصر وقد تناولته الدراسات قديما وحديثا.

ثانياً : إن معظم الدراسات المحلية والعربية والأجنبية تناولت موضوع التنمية للمجتمعات المحلية وموضوع المجالس المحلية بشكل عام ولم تتناول موضوع أثر مقومات التنمية على التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. تناولت هذه الدراسة موضوع مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثر هذه المقومات على التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى،وهو من المواضيع الهامة التي تركز على التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية.

2. إن معظم الدراسات المحلية والعربية والأجنبية تناولت موضوع التنمية للمجتمعات المحلية وموضوع المجالس المحلية بشكل عام ولم تتناول موضوع أثر مقومات التنمية على التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية وقد اختارته هذه الدراسة محوراً أساسياً للنقاش والتحليل.

3. ربما تعتبر هذه الدراسة، في علم الباحثة، الدراسة الأولى الميدانية في هذا المجال والتي تم تطبيقها على بلدية إربد الكبرى والتي يتجاوز عدد سكانها 700 ألف نسمة.

4. اعتمدت الباحثة على أسلوب الدراسة الميدانية في جمع البيانات والمعلومات في حين أن كثيراً من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت دراسات نظرية وصفية.

5. طبقت هذه الدراسة على العاملين في بلدية إربد الكبرى والمناطق التابعة لها من مدراء ومساعدي مدراء ورؤساء أقسام وموظفين.وهي مناطق تقدم خدمات عديدة لإقليم من أكثر أقاليم الأردن عدداً للسكان.

الفصل الثالث

تحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

يحتوي هذا الفصل على وصف خصائص عينة الدراسة واختبار فرضياتها والإجابة عن السؤال المفتوح.

وصف خصائص عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من العاملين في بلدية إربد الكبرى والمناطق التابعة لها من (346) عاملاً وعاملة، ويبين الجدول (5) التكرارات والنسب المئوية للخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة كما يلي :

جدول (5)

توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية (ن=346)

المتغيرات الشخصية والوظيفية	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	218	63.0
	أنثى	128	37.0
العمر	30 سنة فأقل	44	12.7
	31-40سنة	154	44.5
	41-50سنة	83	24.0
	51سنة فأثر	65	18.8
مدة الخدمة	5سنوات فأقل	12	3.5
	6-12سنين	132	38.2
	13سنة فأكثر	202	58.4
المسمى الوظيفي	مدير / مساعد	17	4.9
	رئيس قسم	66	19.1
	موظف	263	76.0
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	93	26.9
	دبلوم متوسط	127	36.7
	بكالوريوس	113	32.7
	دراسات عليا	13	3.8
	المجموع	346	100.0

أما الآن فستبين الباحثة توزيع عينة الدراسة حسب كل متغير شخصي ووظيفي:

الجنس :

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن عدد الذكور بلغ (218) عاملاً وبنسبة مئوية بلغت (63.0%) من أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ عدد الإناث (128) عاملة وبنسبة مئوية بلغت (37.0%) من أفراد عينة الدراسة، مما يشير إلى ارتفاع عدد العاملين من الذكور مقارنة بالإناث.

العمر :

يلاحظ أن عدد العاملين من الفئة العمرية (30 سنة فأقل) قد بلغ (44)، وبنسبة مئوية (12.7%) من أفراد عينة الدراسة، كما بلغ عدد العاملين من الفئة العمرية(40 – 31 سنة) (154) عاملاً وبنسبة مئوية (44.5%) من أفراد عينة الدراسة، كما بلغ عدد العاملين من الفئة العمرية(50-41 سنة) (83) عاملاً وبنسبة مئوية (24.0%) من أفراد عينة الدراسة، كما بلغ عدد العاملين من الفئة العمرية (51سنة فأكثر) (65) عاملاً وبنسبة مئوية (18.8%) من أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن ما نسبته (57.2%) تقل أعمارهم عن (40) سنة، مما يدل على أن معظم العاملين من الفئات العمرية الفتية.

مدة الخدمة :

يلاحظ أن عدد العاملين من فئة الخدمة (5 سنوات فأقل) قد بلغ (12) عاملاً وبنسبة مئوية (3.5%) من أفراد عينة الدراسة، كما بلغ عدد العاملين من فئة الخدمة (12-6 سنة) (132) عاملاً وبنسبة مئوية (38.2%) من أفراد عينة الدراسة، كما بلغ عدد العاملين من فئة الخدمة (13 سنة فأكثر) (202) عاملاً وبنسبة مئوية (58.4%) من أفراد عينة الدراسة.

المسمى الوظيفي :

يلاحظ أن عدد العاملين الذين يعملون في البلديات كمدراء ومساعدي مدراء بلغ (17) وبنسبة مئوية (4.9%) من أفراد عينة الدراسة، كما بلغ عدد العاملين الذين يعملون كرؤساء أقسام (66) وبنسبة مئوية (19.1%) من أفراد عينة الدراسة، كما بلغ عدد العاملين الذين يعملون كموظفين (263) وبنسبة مئوية (76.0%) من أفراد عينة الدراسة.

المؤهل العلمي :

يلاحظ أن عدد العاملين من فئة المؤهل العلمي ثانوية عامة فأقل (93) وبنسبة مئوية (26.9%) من أفراد عينة الدراسة، كما بلغ عدد العاملين الحاصلين على درجة دبلوم متوسط (127) وبنسبة مئوية (36.7%) من أفراد عينة الدراسة، كما بلغ عدد العاملين الحاصلين على درجة بكالوريوس (113) وبنسبة مئوية (32.7%) من أفراد عينة الدراسة، كما بلغ عدد العاملين الحاصلين على درجة دراسات عليا (13) وبنسبة مئوية (3.8%) من أفراد عينة الدراسة، وبذلك فإن أعلى النسب كانت من العاملين الحاصلين على درجة دبلوم متوسط، يليها العاملين الحاصلين على درجة بكالوريوس، ثم تليها نسبة الحاصلين على شهادة ثانوية عامة فأقل، ثم تليها نسبة الحاصلين على شهادة دراسات عليا من العاملين من أفراد عينة الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: هناك مستوى متوسط من توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى من وجهة نظر العاملين.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمستوى العام لمقومات تنمية المجتمع المحلي ككل ولمجالاته المختلفة (رئيس المجلس المحلي وأعضاءه، التمويل وحجم الوحدة المحلية، القوانين والأنظمة، موظفو الإدارة المحلية، العلاقات العامة) للعاملين في بلدية إربد الكبرى والمناطق التابعة لها، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى توفر مقومات التنمية للمجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (ن=346)

الرتبة	الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	رئيس المجلس المحلي وأعضاءه	3.25	.96	متوسط
2	3	التمويل وحجم الوحدة المحلية	2.91	1.13	متوسط
3	4	القوانين والأنظمة	2.41	1.14	متوسط
4	1	موظفو الإدارة المحلية	2.38	1.24	متوسط
5	5	العلاقات العامة	2.36	1.14	متوسط
		مقومات تنمية المجتمع المحلي	2.66		متوسط

يبين الجدول (6) أن المستوى العام لتوفر مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل في بلدية إربد الكبرى كان متوسطاً وبمتوسط حسابي (2.66). وكانت المتوسطات الحسابية لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي في مجالاته الخمسة متوسطة وقد تراوحت مابين (2.36-3.25)، حيث جاء مجال "رئيس المجلس المحلي وأعضاءه" في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.25) بدرجة متوسطة، تلاه في المرتبة الثانية مجال "التمويل وحجم الوحدة المحلية" بمتوسط حسابي بلغ (2.91) بدرجة متوسطة، تلاه في المرتبة الثالثة مجال" القوانين والأنظمة" بمتوسط حسابي بلغ (2.14) بدرجة متوسطة، تلاه في المرتبة الرابعة مجال " موظفو الإدارة المحلية" بمتوسط حسابي بلغ (2.38)بدرجة متوسطة، بينما جاء مجال "العلاقات العامة" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.36) بدرجة متوسطة. كما تشير الانحرافات المعيارية لمجالات مقومات تنمية المجتمع المحلي إلى تقارب إجابات أفراد عينة الدراسة حيث تراوحت الانحرافات المعيارية لهذه المجالات ما بين (89.0 - 1.24) وهذا يؤكد التقارب بين أفراد العينة من الموظفين. وهذا يشير إلى قبول الفرضية الأولى في توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل ولمجالاتها الخمسة بمستوى متوسط.

وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدى، حيث كانت على النحو التالي:

المجال الأول: موظفو الإدارة المحلية

جاء مجال موظفو الإدارة المحلية في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (2.38) وبمستوى متوسط كما يبين الجدول(7)

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد موظفو الإدارة المحلية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (ن=346)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	عقد دورات تدريبية للعاملين	2.91	1.37	متوسط
2	1	تحديد الوظائف الشاغرة والمطلوبة للبلدية والإعلان عنها	2.64	1.50	متوسط
3	4	توفير ظروف عمل ومناخ تنظيمي ملائمين لضمان رضا العاملين	2.38	1.40	متوسط
4	2	اختيار الموظفين للعمل على أساس الكفاءة والجدارة	2.31	1.46	منخفض
5	5	تقدم حوافز مادية مجزية للعاملين	2.04	1.45	منخفض
6	6	تقديم حوافزمعنوية للعاملين	1.98	1.43	منخفض
		موظفو الإدارة المحلية ككل	2.38		متوسط

يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (1.98-2.91)، حيث جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على"عقد دورات تدريبية للعاملين" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ(2.91)، وهذا يدل على وجود مستوى متوسط من الدورات التدريبية للعاملين التي تعود عليهم وعلى أعمالهم بالفائدة والنفع، بينما جاءت الفقرة رقم (6) ونصها "تقديم حوافز معنوية للعاملين" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.98).وهذا يدل على أن الموظفين يعانون من تدني مستوى الحوافز المعنوية والمادية والتي ربما تؤثر على عطاءهم وعملهم، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الجمال: 2002).

وقد بلغ المتوسط الحسابي لموظفو الإدارة المحلية ككل (2.38) وتراوحت الانحرافات المعيارية لمجال موظفي الإدارة المحلية ما بين (1.37 – 1.50) والتي تدل على تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.

المجال الثاني: رئيس المجلس المحلي وأعضاءه

جاء مجال رئيس المجلس المحلي وأعضاءه بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ(3.25) بدرجة متوسطة كما يبين الجدول(8) :

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد رئيس المجلس المحلي وأعضاءه مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (ن=346)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	7	انتخاب رئيس وأعضاء المجلس البلدي من قبل السكان المحليين	4.11	1.27	مرتفع
2	11	كفاية عدد أعضاء المجلس البلدي للقيام بمهامه	3.42	1.46	متوسط
3	8	توفير مستوى مناسب من التأهيل العلمي والخبرة العملية لرئيس المجلس البلدي وأعضاءه	3.27	1.39	متوسط
4	10	النظر إلى رئيس المجلس البلدي والأعضاء كقيادات محلية واعية	2.95	1.36	متوسط
5	9	عقد دورات تدريبية لأعضاء المجلس البلدي لرفع مستوى كفاءتهم	2.50	1.56	متوسط
		رئيس المجلس المحلي وأعضاءه ككل	3.25		متوسط

يبين الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.50–4.11)، حيث جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على"انتخاب رئيس وأعضاء المجلس البلدي من قبل السكان المحليين" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.11)،وهذا يدل على الانتخاب الفعلي يتم من قبل السكان المحلين، بينما جاءت الفقرة رقم (9) ونصها "عقد دورات تدريبية لأعضاء المجلس البلدي لرفع مستوى كفاءتهم" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.50)،وهذا يدل على أعضاء المجلس البلدي يعانون من نقص الدورات التدريبية التي بدورها تؤدي إلى تدني مستوى كفاءتهم، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة(المومني: 2002). وقد بلغ المتوسط الحسابي لرئيس المجلس المحلي وأعضاءه ككل(3.25) وتراوحت الانحرافات المعيارية لفقرات مجال رئيس المجلس المحلي وأعضاءه ما بين (1.27 – 1.56) والتي تدل على تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.

المجال الثالث: التمويل وحجم الوحدة المحلية

جاء مجال التمويل وحجم الوحدة المحلية في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (2.91) وبمستوى متوسط كما يبين الجدول(9)

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التمويل وحجم الوحدة المحلية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (ن= 346)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	12	يعتبر عدد سكان منطقة إربد الكبرى مناسب التوفير موارد ذاتية للبلدية	3.37	1.45	متوسط
2	13	تعتبر مساحة منطقة إربد الكبرى مناسبة لتوفير موارد ذاتية للبلدية	3.31	1.42	متوسط
3	14	توفير موارد مالية كافية للبلدية لتحقيق أهداف التنمية المحلية	2.66	1.49	متوسط
4	16	إمكانية الاعتماد على الموارد الذاتية بدلاً من اللجوء إلى الإعانات الحكومية والقروض	2.66	1.46	متوسط
5	15	توفير مشاريع إنتاجية تساهم في توفير دخل إضافي للبلدية	2.57	1.48	متوسط
		التمويل وحجم الوحدة المحلية ككل	2.91		متوسط

يبين الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.57-3.37)، حيث جاءت الفقرة رقم (12) والتي تنص على"يعتبر عدد سكان منطقة إربد الكبرى مناسبا لتوفير موارد ذاتية للبلدية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.37)، وهذا يدل على أن هناك تناسب وتناسق بين حجم الوحدة المحلية والذي يقاس بعدد سكان المنطقة مع الموارد الذاتية للبلدية،بينما جاءت الفقرة رقم (15) ونصها "توفير مشاريع إنتاجية تساهم في توفير دخل إضافي للبلدية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.57)، وهذا يدل على قلة استثمار بلدية إربد الكبرى للمشاريع الإنتاجية التي قد تدر دخلاً إضافياً على البلدية من شأنه أن يساعد في تحسين مستوى التنمية العام، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (العبوة:

1989)،(القريوتي: 1989)،(الطعامنة: 1993)،(الجمال: 2000)،(الحوري: 2000)،(المبيضين: 2002)،(المومني: 2002).

وقد بلغ المتوسط الحسابي للتمويل وحجم الوحدة المحلية ككل (2.91) وتراوحت الانحرافات المعيارية لفقرات مجال التمويل وحجم الوحدة المحلية ما بين (1.42 – 1.49) والتي تدل على تباعد إجابات أفراد عينة الدراسة.

المجال الرابع: القوانين والأنظمة

جاء مجال القوانين والأنظمة في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (2.41) وبمستوى متوسط كما يبين الجدول(10)

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القوانين والأنظمة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (ن=346)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	18	تمنح القوانين والأنظمة المجلس المحلي اختصاصات حقيقية لتحقيق التنمية بالمستوى المطلوب	2.44	1.24	متوسط
2	17	تواكب أحدث التطورات والتغييرات في البيئة المحيطة وتستجيب لها	2.43	1.27	متوسط
3	19	يتم مراجعة القوانين والأنظمة بشكل دوري من أجل تحديثها وتعديلها	2.36	1.35	متوسط
		القوانين والأنظمة ككل	2.41		متوسط

يبين الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.36-2.44)، حيث جاءت الفقرة رقم (18) والتي تنص على"تمنح القوانين والأنظمة المجلس المحلي اختصاصات حقيقية لتحقيق التنمية بالمستوى المطلوب" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.44)، بينما جاءت الفقرة رقم (19) ونصها "يتم مراجعة القوانين والأنظمة بشكل دوري من أجل تحديثها وتعديلها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.36). وبلغ المتوسط الحسابي للقوانين والأنظمة ككل (2.41) وتراوحت الانحرافات المعيارية لفقرات مجال القوانين والأنظمة ما بين(1.24- 1.35) والتي تدل على تباعد إجابات أفراد عينة الدراسة.

المجال الخامس:العلاقات العامة

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال العلاقات العامة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (ن=346)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	20	توفير إدارة فعالة للعلاقات العامة	2.63	1.37	متوسط
2	23	تلقي أراء وشكاوي المواطنين من خلال الصندوق للشكاوي والاقتراحات	2.41	1.40	متوسط
3	24	توفير قنوات للتواصل مع المواطنين و الاستماع لقضاياهم و طلباتهم	2.40	1.38	متوسط
4	21	عقد لقاءات دورية مع المواطنين للتعرف على حاجاتهم ورغباتهم	2.38	1.40	متوسط
5	22	إصدار نشرة دورية محلية لتعريف المواطنين بأعمال المجلس البلدي وإنجازاته ومشاكله	2.19	1.36	منخفض
6	25	قيام موظفي البلدية بزيارات ميدانية لغرف الصناعة والتجارة والنقابات لتبادل الآراء	2.16	1.35	منخفض
		العلاقات العامة ككل	2.36		متوسط

يبين الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.16-2.63)، حيث جاءت الفقرة رقم (20) والتي تنص على"توفير إدارة فعالة للعلاقات العامة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.63)، بينما جاءت الفقرة رقم (25) ونصها " قيام موظفي البلدية بزيارات ميدانية لغرف الصناعة والتجارة والنقابات لتبادل الآراء" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.16). وبلغ المتوسط الحسابي للعلاقات العامة ككل (2.36) وتراوحت الانحرافات المعيارية لفقرات مجال العلاقات العامة ما بين (1.35 – 1.40) والتي تدل على تباعد إجابات أفراد عينة الدراسة.

الفرضية الثانية :هناك مستوى متوسط للتنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى من وجهة نظر العاملين.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى بمجالاته المختلفة (الإداري والسياسي، الخدمي والإنتاجي، البيئي، الاجتماعي والثقافي)، والجدول (12) يوضح ذلك.

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية(ن=346)

الرتبة	الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	الإداري والسياسي	2.57	1.08	متوسط
2	1	الخدمي والإنتاجي	2.54	1.08	متوسط

الرتبة	الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
3	4	البيئي	2.37	1.15	متوسط
4	2	الاجتماعي والثقافي	2.36	1.09	متوسط
		مستوى التنمية الشاملة ككل	2.45		متوسط

يبين الجدول (12) أن المستوى العام للتنمية الشاملة كان متوسطاً وبمتوسط حسابي(2.45).كما يبين الجدول (12) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.36-2.57) وجميعها متوسطة المستوى، حيث جاء المجال "الإداري والسياسي" في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.57)، تلاه في المرتبة الثانية المجال " الخدمي والإنتاجي" بمتوسط حسابي بلغ(2.54)، تلاه في المرتبة الثالثة المجال "البيئي" بمتوسط حسابي بلغ(2.37)، بينما جاء المجال "الاجتماعي والثقافي" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.36). كما يشير تدني الانحراف المعياري في مجالات التنمية الشاملة على التقارب الكبير بين إجابات أفراد العينة من الموظفين حيث تراوحت الانحرافات المعيارية مابين (1.03-1.15). وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية الثانية ، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (القريوتي: 1989).

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدى، حيث كانت على النحو التالي:

المجال الأول : الخدمي والإنتاجي

جاء بعد المجال الخدمي والإنتاجي في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (2.54) وبمستوى متوسط كما يبين الجدول (13):

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الخدمي والإنتاجي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (ن=346)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	إنشاء الطرق والأرصفة وتعبيدها	2.82	1.28	متوسط
2	5	توعية المواطنين بتعليمات البناء ووضع حد للبناء العشوائي	2.67	1.38	متوسط
3	9	تسهيل إجراءات التراخيص	2.66	1.35	متوسط
4	3	إنشاء مكتبات وحدائق ومنتزهات	2.65	1.27	متوسط
5	8	تحسين مستوى التعامل مع المواطنين والإجابة على تساؤلاتهم	2.51	1.31	متوسط
6	6	تحسين مستوى النظافة العامة ومعالجة المكارة الصحية	2.49	1.37	متوسط
7	2	صيانة الطرق والأرصفة القائمة بشكل دوري	2.47	1.27	متوسط
8	4	تحسين مستوى نظام المجاري والصرف الصحي	2.37	1.30	متوسط
9	7	إنشاء المشاريع الإنتاجية التي تدعم الإيرادات المالية للبلدية	2.19	1.32	منخفض
		الخدمي والإنتاجي ككل	2.54		متوسط

يبين الجدول (13) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.19-2.82)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على"إنشاء الطرق والأرصفة وتعبيدها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.82)، وهذا يدل على أن خدمات الطرق من إنشاء وتعبيد هي في مستوى متوسط في بلدية إربد الكبرى ومناطقها،بينما جاءت الفقرة رقم (7) ونصها "إنشاء المشاريع الإنتاجية ألتي تدعم الإيرادات المالية للبلدية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.19)، وهذا يدل على أن البلديات تعاني من نقص بالمشاريع الإنتاجية التي قد تعود بالفائدة عليها. وبلغ المتوسط الحسابي للخدمي والإنتاجي ككل (2.54) وتراوحت الانحرافات المعيارية

لفقرات المجال الخدمي والإنتاجي ما بين (1.27 – 1.38) وتدل جميعها على تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.

المجال الثاني : الاجتماعي والثقافي

جاء المجال الاجتماعي والثقافي في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (2.36) وبمستوى متوسط كما يبين الجدول (14)

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الاجتماعي والثقافي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية(ن=346)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	16	زيادة الاهتمام بتحسين المواقع التراثية والتاريخية	2.69	1.24	متوسط
2	10	زيادة النشاط الثقافي والرياضي	2.58	1.35	متوسط
3	15	زيادة المساهمة في توفير فرص عمل لبعض المواطنين	2.41	1.37	متوسط
4	11	تقليل الخلافات والنعرات العشائرية	2.35	1.36	متوسط
5	13	تعزيز التماسك الاجتماعي وترسيخ العادات والتقاليد الإيجابية	2.32	1.29	منخفض
6	12	زيادة توعية السكان وترغيبهم بالمشاركة في تنمية مجتمعهم المحلي	2.31	1.26	منخفض
7	17	زيادة مستوى التكافل والتعاون بين السكان المحليين	2.30	1.19	منخفض
8	14	التخلص من العادات السلبية المعيقة لعملية التنمية	2.29	1.31	منخفض
9	18	المساهمة في الحد من هجرة المواطنين إلى مناطق المملكة الأخرى	2.01	1.27	منخفض
		الاجتماعي والثقافي ككل	2.36		متوسط

يبين الجدول (14) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.01-2.69)، حيث جاءت الفقرة رقم (16) والتي تنص على"زيادة الاهتمام بتحسين المواقع التراثية والتاريخية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.69)، وهذا يدل على أن هناك اهتمام لا بأس به من قبل البلديات بالمواقع التراثية والتاريخية والتي تؤثر بدورها على التنمية بشكل عام،بينما جاءت

الفقرة رقم (18) ونصها "المساهمة في الحد من هجرة المواطنين إلى مناطق المملكة الأخرى" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.01) وبمستوى منخفض، وهذا يدل على أن هناك رغبة من قبل المواطنين بالهجرة إلى المناطق الأخرى في محاولة لإيجاد مستوى أفضل من المعيشة والتنمية،وبلغ المتوسط الحسابي للاجتماعي والثقافي ككل (2.36) وتراوحت الانحرافات المعيارية لفقرات المجال الاجتماعي والثقافي ما بين (1.19 – 1.37) والتي تدل على تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.

المجال الثالث : الإداري والسياسي

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الإداري والسياسي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (ن=346)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	24	تكثيف عمليات الرقابة والتفتيش	2.98	1.37	متوسط
2	25	ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية من خلال الانتخابات البلدية	2.97	1.36	متوسط
3	19	تقليل وقت انتظار المراجعين لإنجاز معاملاتهم	2.69	1.39	متوسط
4	20	زيادة حجم المشاركة الديمقراطية لدى المواطنين	2.48	1.26	متوسط
5	22	زيادة سرعة الإنجاز والحد من الروتين	2.40	1.33	متوسط
6	23	السرعة في حل الخلافات والاضطرابات التي قد تنشأ بين المواطنين	2.37	1.30	متوسط
7	21	زيادة مشاركة السكان في عملية تخطيط المشروعات وتنفيذها	2.12	1.27	منخفض
		الإداري والسياسي ككل	2.57		متوسط

يبين الجدول (15) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.12-2.98)، حيث جاءت الفقرة رقم (24) والتي تنص على"تكثيف عمليات الرقابة والتفتيش" في المرتبة الأولى

وبمتوسط حسابي بلغ (2.98)، وهذا يدل على أن البلديات تقوم بعمليات متابعة جيدة عن طريق تكثيف عمليات الرقابة والتفتيش،بينما جاءت الفقرة رقم (21) ونصها "زيادة مشاركة السكان في عملية تخطيط المشروعات وتنفيذها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.12)، وهذا يدل على أن عملية التخطيط والتنفيذ للمشروعات تتم من دون أي مشاركة سكانية فيها، وقد اختلفت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (البنك الدولي: 2002)، (المبيضين: 2002). وقد بلغ المتوسط الحسابي للإداري والسياسي ككل (2.57) وتراوحت الانحرافات المعيارية للمجال الإداري والسياسي ما بين(1.26 – 1.39) والتي تدل على تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.

المجال الرابع : البيئي

جدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال البيئي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية(ن=346)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	27	زيادة الاهتمام بزراعة الأشجار للحد من التصحر	2.68	1.33	متوسط
2	26	زيادة المساهمة في التوعية البيئية للمواطنين وإصدار تعليمات ووضع لوحات إرشادية للتوعية البيئية	2.63	1.34	متوسط
3	29	زيادة القدرة على مكافحة القوارض والحشرات والحيوانات الضالة	2.58	1.36	متوسط
4	28	استخدام أحدث الوسائل الممكنة للتخلص من كافة أنواع النفايات	2.44	1.36	متوسط
5	33	تحديث وتحسين البنية التحتية	2.23	1.32	منخفض
6	30	إيجاد نظام لمعالجة النفايات الصلبة	2.16	1.36	منخفض
7	32	الإشراف على المصانع ومحطات المحروقات	2.16	1.30	منخفض
8	31	التقليل من حدة الضجيج والتلوث البيئي	2.05	1.30	منخفض
		البيئي ككل	2.37		متوسط

يبين الجدول (16) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.05-2.68)، حيث جاءت الفقرة رقم (27) والتي تنص على"زيادة الاهتمام بزراعة الأشجار للحد من التصحر" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.68)، بينما جاءت الفقرة رقم (31) ونصها "التقليل من حدة الضجيج والتلوث البيئي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.05)،وهذا يدل على وجود التلوث البيئي والضجيج بمستوى عال ربما لتدني مستوى الرقابة والإشراف على المصانع ومحطات المحروقات من قبل بلدية إربد الكبرى، وعدم وجود نظام لمعالجة النفايات الصلبة، وتدني مستوى تحديثها وتحسين البنية التحتية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة(الحوري: 2000). وبلغ المتوسط الحسابي للبيئي ككل (2.39) وتراوحت الانحرافات المعيارية لفقرات المجال البيئي ما بين(1.30 – 1.36) والتي تدل على تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.

الفرضية الثالثة :هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) في تقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى تعزى لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، مدة الخدمة، العمر، الجنس، المسمى الوظيفي).

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى حسب خصائصهم الشخصية والوظيفية (الجنس، والعمر، ومدة الخدمة،والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي)، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت" للجنس وتحليل التباين الأحادي لكل من العمر، ومدة الخدمة،والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، والجداول أدناه توضح ذلك.

1. الجنس

تم تطبيق تحليل (T-Test) على مجالات التنمية الشاملة في بلدية إربد الكبرى تبعاً لمتغير الجنس، والجدول رقم(17) يبين ذلك :

جدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" تبعاً لمتغير الجنس على تقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى(ن=346)

	ذكر		أنثى		قيمة ت	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
موظفو الإدارة المحلية	2.48	1.30	2.20	1.11	2.089	.037
رئيس المجلس المحلي وأعضاءه	3.33	.95	3.11	.96	2.122	.035
التمويل وحجم الوحدة المحلية	3.08	1.13	2.62	1.09	3.725	.000
القوانين والأنظمة	2.54	1.16	2.20	1.08	2.720	.007
العلاقات العامة	2.48	1.19	2.16	1.00	2.580	.010
مقومات تنمية المجتمع المحلي	2.78		2.45		3.320	.001

يتبين من الجدول (17)وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($0.05\geq\alpha$) تعزى لأثر الجنس في جميع الأبعاد وفي مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل، وجاءت الفروق لصالح الذكور.

أي أن الذكور يدركون مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي بدرجة أكبر من الإناث، وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية في مستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وفي جميع المجالات لأثر الجنس.

2 . العمر

تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على مجالات مقومات تنمية المجتمع المحلي تبعاً لمتغير العمر، والجدول(18) يبين ذلك:

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لتقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى تبعا لمتغير العمر(ن=346)

	30سنة فأقل		31-40سنة		41-50سنة		51سنة فأكثر		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
موظفو الإدارة المحلية	2.71	1.40	2.29	1.19	2.23	1.19	2.53	1.28	2.040	.108
رئيس المجلس المحلي وأعضاءه	3.34	.98	3.19	.96	3.13	.97	3.48	.92	1.978	.117
التمويل وحجم الوحدة المحلية	2.91	1.12	2.92	1.16	2.72	1.03	3.14	1.17	1.743	.158
القوانين والأنظمة	2.77	1.11	2.25	1.16	2.36	1.08	2.61	1.14	3.185	.024
العلاقات العامة	2.56	1.36	2.25	1.10	2.29	1.05	2.59	1.13	1.974	.118
مقومات تنمية المجتمع المحلي	2.85		2.58		2.54		2.87		2.758	.042

يتبين من الجدول (18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) تعزى لأثر العمر في جميع الأبعاد باستثناء مجال القوانين والأنظمة وفي مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل، وهذه النتيجة تشير إلى رفض الفرضية في جميع مجالات مقومات تنمية المجتمع المحلي باستثناء مجال القوانين والأنظمة.

ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول (19).

جدول (19)

المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر العمر(ن=346)

		المتوسط الحسابي	30سنة فأقل	31-40سنة	41-50سنة	51سنة فأكثر
القوانين والأنظمة	30سنة فأقل	2.77				
	31-40سنة	2.25	*.52			
	41-50سنة	2.36	.41	.11		
	51سنة فأكثر	2.61	.17	.35	.24	
مقومات تنمية المجتمع المحلي	30سنة فأقل	2.85				
	31-40سنة	2.58	.27			
	41-50 سنة	2.54	.31	.05		
	51سنة فأكثر	2.87	.02	.28	*.33	

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يتبين من الجدول (19) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≤0.05)بين الفئة العمرية 30 سـنة فأقل وبين 31-40سنة، وجاءت الفروق لصالح 30 سنة فأقل، في بعد القوانين والأنظمة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≤0.05) بين الفئة العمرية 41-50 سنة وبين51 سنة فأكثر، وجاءت الفروق لصالح 51 سنة فأكثر، في مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل.

3 . مدة الخدمة

تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على مجالات مقومات تنمية المجتمع المحلي تبعاً لمتغير مدة الخدمة، والجدول رقم (20) يبين ذلك :

جدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لتقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى تبعا لمتغير مدة الخدمة (ن=346)

	5سنوات فأقل		6-12 سنين		13سنة فأكثر		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
وظفو الإدارة المحلية	2.74	1.43	2.34	1.20	2.38	1.26	.566	.568
ئيس المجلس المحلي وأعضاءه	2.85	.92	3.21	.94	3.30	.98	1.377	.254
لتمويل وحجم لوحدة المحلية	2.92	1.37	2.75	1.08	3.02	1.14	2.390	.093
القوانين والأنظمة	2.89	1.37	2.29	1.05	2.46	1.18	1.998	.137
العلاقات العامة	2.76	1.53	2.20	1.00	2.44	1.18	2.644	.073
مقومات تنمية المجتمع المحلي	2.82		2.56		2.72		1.506	.223

يتبين من الجدول (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≤0.05) تعزى لأثر مدة الخدمة في جميع الأبعاد وفي مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل، وهذه النتيجة تشير إلى رفض هذه الفرضية في مستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل وفي جميع مجالاته.

4. المسمى الوظيفي

تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على مجالات مقومات تنمية المجتمع المحلي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، والجدول رقم(21) يبين ذلك :

جدول (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لتقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى تبعا لمتغير المسمى الوظيفي (ن=346)

	مدير / مساعد		رئيس قسم		موظف		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
موظفو الإدارة المحلية	2.96	1.03	2.29	1.16	2.36	1.27	2.074	.127
رئيس المجلس المحلي وأعضاءه	3.45	.49	3.02	.94	3.29	.98	2.572	.078
التمويل وحجم الوحدة المحلية	2.88	.93	3.05	1.21	2.88	1.13	.576	.563
القوانين والأنظمة	2.90	.99	2.50	1.07	2.36	1.16	2.071	.128
العلاقات العامة	2.87	.84	2.35	1.11	2.33	1.15	1.818	.164
مقومات تنمية المجتمع المحلي	3.01		2.63		2.64		1.428	.241

يتبين من الجدول (21)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($0.05\geq\alpha$) تعزى لأثر المسمى الوظيفي في جميع الأبعاد وفي مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل، وهذه النتيجة تشير إلى رفض هذه الفرضية في مستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل وفي جميع مجالاته.

5. المؤهل العلمي

تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على مجالات مقومات تنمية المجتمع المحلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، والجدول رقم(22) يبين ذلك :

جدول (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لتقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى تبعا لمتغير المؤهل العلمي(ن=346)

	ثانوية عامة فأقل		دبلوم متوسط		بكالوريوس		دراسات عليا		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
موظفو الإدارة المحلية	2.42	1.35	2.39	1.25	2.33	1.17	2.36	.96	.084	.969
رئيس المجلس المحلي وأعضاءه	3.27	1.02	3.27	.99	3.22	.91	3.09	.72	.173	.915
التمويل وحجم الوحدة المحلية	3.03	1.07	2.82	1.15	2.95	1.17	2.68	1.17	.888	.447
القوانين والأنظمة	2.53	1.26	2.39	1.06	2.37	1.15	2.10	.96	.684	.563
العلاقات العامة	2.43	1.33	2.34	1.07	2.35	1.06	2.19	1.01	.239	.869
مقومات تنمية المجتمع المحلي	2.73		2.64		2.64		2.50		.354	.786

يتبين من الجدول (22)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) تعزى لأثر المؤهل العلمي في جميع الأبعاد وفي مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل،وهذه النتيجة تشير إلى رفض هذه الفرضية في مستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل وفي جميع مجالاته.

الفرضية الرابعة :هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في تقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية التالية لموظفي بلدية إربد الكبرى (المؤهل العلمي، مدة الخدمة، العمر، الجنس، المسمى الوظيفي).

لاختبار هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية التالية لموظفي بلدية إربد الكبرى حسب خصائصهم الشخصية والوظيفية (الجنس، والعمر، ومدة الخدمة، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي)، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت" للجنس وتحليل التباين الأحادي لكل من العمر، ومدة الخدمة، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، والجداول أدناه توضح ذلك.

1. الجنس

تم تطبيق تحليل (T-Test) على مجالات التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن تبعاً لمتغير الجنس، والجدول رقم (23) يبين ذلك :

جدول (23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" تبعاً لمتغير الجنس على تقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني (ن=346)

	ذكر		أنثى		قيمة ت	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الخدمي والإنتاجي	2.65	1.17	2.35	.89	2.507	.013
الاجتماعي والثقافي	2.49	1.14	2.15	.97	2.833	.005
الإداري والسياسي	2.62	1.14	2.49	.97	1.046	.296
البيئي	2.48	1.22	2.18	1.01	2.324	.021
مستوى التنمية الشاملة ككل	2.56		2.28		2.411	.016

يتبين من الجدول (23) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($0.05\geq\alpha$) تعزى لأثر الجنس في جميع الأبعاد وفي مستوى التنمية الشاملة ككل باستثناء المجال الإداري والسياسي، وجاءت الفروق لصالح الذكور، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة(راشد: 1989).

وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية في جميع مجالات مستوى التنمية الشاملة باستثناء المجال الإداري والسياسي.

2. العمر

تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على مجالات التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن تبعاً لمتغير العمر، والجدول رقم (24) يبين ذلك:

جدول (24)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لتقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني تبعا لمتغير العمر(ن=346)

	30 سنة فأقل		31-40 سنة		41-50 سنة		51 سنة فأكثر		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
دمي والإنتاجي	2.73	1.23	2.43	1.04	2.47	1.00	2.74	1.17	1.850	.138
جتماعي والثقافي	2.67	1.28	2.24	1.08	2.27	.95	2.56	1.12	2.759	.042
داري والسياسي	2.87	1.20	2.46	1.04	2.47	.99	2.78	1.16	2.783	.041
ئي	2.73	1.36	2.22	1.05	2.26	1.04	2.59	1.29	3.401	.018
توى التنمية املة ككل	2.74		2.33		2.36		2.66		3.039	.029

يتبين من الجدول (24) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (0.05≥α) تعزى لأثر العمر في جميع الأبعاد وفي مستوى التنمية الشاملة ككل باستثناء المجال الخدمي والإنتاجي، وهذه

النتيجة تشير إلى قبول الفرضية في جميع مجالات مستوى التنمية الشاملة باستثناء المجال الخدمي والإنتاجي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة(الربايعة: 1988).

ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول (25).

جدول (25)

المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر العمر(ن=346)

		المتوسط الحسابي	30سنة فاقل	31-40سنة	41-50سنة	51سنة فأكثر
الاجتماعي والثقافي	30سنة فاقل	2.67				
	31-40سنة	2.24	*.43			
	41-50سنة	2.27	.40	.03		
	30سنة فاقل	2.56	.11	.32	.29	
الإداري والسياسي	30سنة فاقل	2.87				
	31-40سنة	2.46	*.41			
	41-50سنة	2.47	.41			
	30سنة فاقل	2.78	.10	.32	.31	
البيئي	30سنة فاقل	2.73				
	31- 40سنة	2.22	*.51			
	41-50 سنة	2.26	.47	.04		
	30سنة فاقل	2.59	.14	.37	.33	
مستوى التنمية الشاملة ككل	30سنة فاقل	2.74				
	31-40سنة	2.33	*.41			
	41-50سنة	2.36	.38	.03		
	30سنة فاقل	2.66	.08	.33	.30	

*دالة عند مستوى الدلالة (0.05≥α).

يتبين من الجدول (25) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≤0.05)بين الفئة العمرية 30سنة فأقل وبين الفئة العمرية 31-40 سنة، وجاءت الفروق لصالح 30 سن فأقل، في جميع المجالات وفي مستوى التنمية الشاملة ككل.

3. مدة الخدمة

تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على مجالات التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن تبعاً لمتغير مدة الخدمة، والجدول رقم (26) يبين ذلك :

جدول (26)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لتقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني تبعا لمتغير مدة الخدمة (ن=346)

	5سنوات فأقل		6-12سنين		13سنة فأكثر		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الخدمي والإنتاجي	2.61	1.12	2.38	.98	2.63	1.14	2.251	.107
الاجتماعي والثقافي	2.48	1.23	2.23	1.00	2.44	1.14	1.529	.218
الإداري والسياسي	2.86	1.16	2.50	1.01	2.60	1.12	.793	.453
البيئي	2.73	1.28	2.20	1.09	2.45	1.18	2.554	.079
مستوى التنمية الشاملة ككل	2.66		2.32		2.53		1.912	.149

يتبين من الجدول (26) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α≤0.05) تعزى لأثر الخبرة في جميع الأبعاد وفي مستوى التنمية الشاملة ككل، وهذه النتيجة تشير إلى رفض الفرضية في مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية ككل وفي كافة مجالاتها.

4. المسمى الوظيفي

تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على مجالات التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، والجدول رقم (27) يبين ذلك :

جدول (27)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لتقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني تبعا لمتغير المسمى الوظيفي(ن=346)

	مدير / مساعد		رئيس قسم		موظف		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الخدمي والإنتاجي	2.95	.91	2.51	1.04	2.51	1.10	1.293	.276
الاجتماعي والثقافي	2.54	1.05	2.41	1.05	2.34	1.11	.347	.707
الإداريوالسياسي	2.93	1.11	2.53	.92	2.56	1.11	1.019	.362
البيئي	2.76	1.06	2.44	1.04	2.32	1.18	1.297	.275
مستوى التنمية الشاملة ككل	2.79	.96	2.47	.93	2.43	1.05	.973	.379

يتبين من الجدول (27)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($0.05 \geq \alpha$) تعزى لأثر العمل في جميع الأبعاد وفي مستوى التنمية الشاملة ككل، وهذه النتيجة تشير إلى رفض الفرضية في مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية ككل وفي كافة مجالاتها.

5. المؤهل العلمي

تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على مجالات التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، والجدول رقم (28) يبين ذلك :

جدول (28)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لتقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني تبعا لمتغير المؤهل العلمي(ن=346)

	ثانوية عامة فأقل		دبلوم متوسط		بكالوريوس		دراسات عليا		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الخدمي والإنتاجي	2.67	1.23	2.49	1.05	2.48	1.03	2.47	.76	.664	.575
لاجتماعي والثقافي	2.53	1.23	2.37	1.05	2.24	1.04	2.13	.74	1.34 8	.259
الإداريوالسياسي	2.62	1.21	2.59	1.03	2.54	1.05	2.40	.84	.201	.896
البيئي	2.47	1.38	2.37	1.11	2.29	1.03	2.20	.75	.519	.669
ستوى التنمية الشاملة ككل	2.57		2.45		2.38		2.30		.690	.559

يتبين من الجدول (28)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (0.05≥α) تعزى لأثر المؤهل العلمي في جميع الأبعاد وفي مستوى التنمية الشاملة ككل،وهذه النتيجة تشير إلى رفض الفرضية في مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية ككل وفي كافة مجالاتها، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة(الربايعة، 1988).

الفرضية الخامسة : هناك أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى، كما هو مبين في الجدول الآتي.

جدول (29)

تحليل الانحدار لأثر توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على مستوى التنمية الشاملة(ن=346)

المتغير المستقل	Beta	قيمة ت	دلالة الإحصائية	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
موظفو الإدارة المحلية	.187	4.588	.000	.838	.702	159.835	.000
رئيس المجلس المحلي وأعضاءه	.095	2.554	.011				
التمويل وحجم الوحدة المحلية	.038	1.081	.280				
القوانين والأنظمة	.285	5.951	.000				
العلاقات العامة	.380	8.192	.000				

المتغير التابع: مستوى التنمية الشاملة

يتبين من الجدول (29) أن التباين المفسر بلغ (0.702) أي أنالمتغيرات المستقلة مجتمعة (موظفو الإدارة المحلية، ورئيس المجلس المحلي وأعضاءه، التمويل وحجم الوحدة المحلية، والقوانين والأنظمة، والعلاقات العامة) فسرت ما قيمته (70.2%) من **مستوى التنمية الشاملة**، كما تبين وجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير موظفو الإدارة المحلية على مستوى التنمية الشاملة إذ بلغت قيمة ت 4.588 وبدلالة إحصائية 0.000، وجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير رئيس المجلس المحلي وأعضاءه على مستوى التنمية الشاملة إذ بلغت قيمة ت 2.554 وبدلالة إحصائية 0.011، وعدم وجود اثر دال إحصائيا لمتغير التمويل وحجم الوحدة المحلية على مستوى التنمية الشاملة إذ بلغت قيمة ت 1.081 وبدلالة إحصائية 0.280، ووجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير القوانين والأنظمة على مستوى التنمية الشاملة إذ بلغت قيمة ت 5.951 وبدلالة إحصائية 0.000، ووجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير العلاقات العامة على مستوى التنمية الشاملة إذ بلغت قيمة ت 8.192 وبدلالة إحصائية0.000.

وهذه النتيجة تؤدي إلى قبول الفرضية الخامسة ووجود أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثرها على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى في جميع المجالات، باستثناء مجال التمويل وحجم الوحدة المحلية.

أما أثر كل مجال من مجالات مقومات تنمية المجتمعات المحلية على كل مجال من مجالات التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن فكانت على النحو التالي :

أ.هل يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى الخدمي والإنتاجي للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل الانحدار لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى الخدمي والإنتاجي للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى، كما هو مبين في الجدول الآتي.

جدول (30)

تحليل الانحدار لأثر توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى الخدمي والإنتاجي (ن=346)

المتغير المستقل	Beta	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
موظفو الإدارة المحلية	.105	2.343	.020	.800(a)	.640	121.053	.000(a)
رئيس المجلس المحلي وأعضاءه	.125	3.060	.002				
التمويل وحجم الوحدة المحلية	.010	.271	.787				
القوانين والأنظمة	.285	5.409	.000				
العلاقات العامة	.403	7.907	.000				

المتغير التابع: المستوى الخدمي والإنتاجي

يتبين من الجدول أعلاه أن التباين المفسر بلغ (0.640) أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (موظفو الإدارة المحلية، ورئيس المجلس المحلي وأعضاءه، التمويل وحجم الوحدة المحلية، والقوانين والأنظمة، والعلاقات العامة) فسرت ما قيمته 64.0% منالمستوى الخدمي والإنتاجي، كما تبين وجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير موظفو الإدارة المحلية على المستوى الخدمي والإنتاجي إذ بلغت قيمة ت 2.343 وبدلالة إحصائية 0.020، وجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير رئيس المجلس المحلي وأعضاءه على المستوى الخدمي والإنتاجي إذ بلغت قيمة ت 3.060 وبدلالة إحصائية 0.002، وعدم وجود اثر دال إحصائيا لمتغير التمويل وحجم الوحدة المحلية على المستوى الخدمي والإنتاجي إذ بلغت قيمة ت 0.271 وبدلالة إحصائية0.787، وجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير القوانين والأنظمة على المستوى الخدمي والإنتاجي إذ بلغت قيمة ت 5.409 وبدلالة إحصائية0.000، وجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير العلاقات العامة على المستوى الخدمي والإنتاجي إذ بلغت قيمة ت 7.907 وبدلالة إحصائية 0.000. وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية الخامسة في جميع المجالات باستثناء مجال التمويل وحجم الوحدة المحلية، وهذا يدل على أن بلدية إربد الكبرى في المجال الخدمي والإنتاجي تعاني من عدم ملائمة في حجم الوحدة المحلية ونقص في التمويل والموارد المالية والذي بدوره يؤدي إلى إضعاف قدرتها على النهوض بواجباتها ومواجهة الأعباء التي قد تتعرض لها.

ب:هل يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل الانحدار لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى، كما هو مبين في الجدول الآتي.

جدول (31)

تحليل الانحدار لأثر توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى الاجتماعي والثقافي(ن=346)

المتغير المستقل	Beta	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
موظفو الإدارة المحلية	.143	3.173	.002				
رئيس المجلس المحلي وأعضاءه	.072	1.732	.084	.795(a)	.632	116.763	.000(a)
التمويل وحجم الوحدة المحلية	.070	1.782	.076				
القوانين والأنظمة	.247	4.645	.000				
العلاقات العامة	.404	7.843	.000				

المتغير التابع: المستوى الاجتماعي والثقافي

يتبين من الجدول (31) أن التباين المفسر بلغ (0.632) أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (موظفو الإدارة المحلية، ورئيس المجلس المحلي وأعضاءه، التمويل وحجم الوحدة المحلية، والقوانين والأنظمة، والعلاقات العامة) فسرت ما قيمته 79.5% من المستوى

الاجتماعي والثقافي، كما تبين وجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير موظفو الإدارة المحلية على المستوى الاجتماعي والثقافي إذ بلغت قيمة ت 3.193 وبدلالة إحصائية0.002 وعدم وجود اثر دال إحصائيا لمتغير رئيس المجلس المحلي وأعضاءه على المستوى الاجتماعي والثقافي إذ بلغت قيمة ت 1.732بدلالة إحصائية0.084، وعدم وجود اثر دال إحصائيا لمتغير التمويل وحجم الوحدة المحلية على المستوى الاجتماعي والثقافيإذ بلغت قيمة ت 1.782 وبدلالة إحصائية0.076، ووجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير القوانين والأنظمة على المستوى الاجتماعي والثقافي إذ بلغت قيمة ت 4.645 وبدلالة إحصائية0.000، ووجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير العلاقات العامة على المستوى الاجتماعي والثقافي إذ بلغت قيمة ت 7.843 وبدلالة إحصائية 0.000. وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية الخامسة في جميع المجالات باستثناء مجالي التمويل وحجم الوحدة المحلية، رئيس المجلس المحلي وأعضاءه، وهذا يدل على أن بلدية إربد الكبرى في المجال الاجتماعي والثقافي تعاني من نقصٍ في التمويل وعدم تناسب في حجم الوحدة المحلية من حيث المساحة وعدد السكان، كما تعاني من عدم توفر قيادات محلية واعية ممثلة في رئيس المجلس المحلي وأعضاءه.

ج:هل يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى الإداري والسياسي للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل الانحدار لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى الإداري والسياسي للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى، كما هو مبين في الجدول الآتي.

جدول (32)

تحليل الانحدار لأثر توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى الإداري والسياسي(ن=346)

المتغير المستقل	Beta	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
موظفو الإدارة المحلية	.194	4.085	.000	.770(a)	.592	98.834	.000(a)
رئيس المجلس المحلي وأعضاءه	.089	2.037	.042				
التمويل وحجم الوحدة المحلية	.017	.424	.672				
القوانين والأنظمة	.315	5.614	.000				
العلاقات العامة	.287	5.290	.000				

المتغير التابع: المستوى الإداري والسياسي

يتبين من الجدول (32) أن التباين المفسر بلغ (0.592) أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (موظفو الإدارة المحلية، ورئيس المجلس المحلي وأعضاءه، التمويل وحجم الوحدة المحلية، والقوانين والأنظمة، والعلاقات العامة) فسرت ما قيمته 77.0% من المستوى الإداري والسياسي، كما تبين وجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير موظفو الإدارة المحلية على المستوى الإداري والسياسي إذ بلغت قيمة ت 4.085 وبدلالة إحصائية0.000، ووجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير رئيس المجلس المحلي وأعضاءه على المستوى الإداري والسياسي إذ بلغت قيمة ت 2.037 وبدلالة إحصائية0.042، وعدم وجود اثر دال إحصائيا لمتغير التمويل وحجم الوحدة المحلية على المستوى الإداري والسياسي إذ بلغت قيمة ت 0.424 وبدلالة إحصائية0.672 ،

ووجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير القوانين والأنظمة على المستوى الإداري والسياسي إذ بلغت قيمة ت 5.614 وبدلالة إحصائية0.000، ووجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير العلاقات العامة على المستوى الإداري والسياسي إذ بلغت قيمة ت 5.290 وبدلالة إحصائية0.000 .وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية الخامسة في جميع المجالات باستثناء مجال التمويل وحجم الوحدة المحلية وهذا يدل على أن بلدية إربد الكبرى في المجال الإداري والسياسي تعاني من عدم توفر وحدات محلية مناسبة الحجم وتعاني من نقص في التمويل وعدم توفر موارد مالية كافية.

د:هل يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى البيئي للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل الانحدار لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى البيئي للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى، كما هو مبين في الجدول الآتي.

جدول (33)

تحليل الانحدار لأثر توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على المستوى البيئي(ن=346)

المتغير المستقل	Beta	قيمة ت	دلالة الإحصائية	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
موظفو الإدارة المحلية	.263	5.416	.000	.759(a)	.576	92.338	.000(a)
رئيس المجلس المحلي وأعضاءه	.068	1.527	.128				
التمويل وحجم الوحدة المحلية	.040	.955	.340				
القوانين والأنظمة	.225	3.936	.000				
العلاقات العامة	.303	5.483	.000				

المتغير التابع: المستوى البيئي

يتبين من الجدول (33) أن التباين المفسر بلغ (0.576) أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (موظفو الإدارة المحلية، ورئيس المجلس المحلي وأعضاءه، التمويل وحجم الوحدة المحلية، والقوانين والأنظمة، والعلاقات العامة) فسرت ما قيمته 75.9% منالمستوى البيئي، كما تبين وجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير موظفو الإدارة المحلية على المستوى البيئي إذ بلغت قيمة ت 5.416 وبدلالة إحصائية 0.000، عدم وجود اثر دال إحصائيا لمتغير رئيس المجلس المحلي وأعضاءه على المستوى البيئي إذ بلغت قيمة ت 1.527 وبدلالة إحصائية 0.128، وعدم

وجود اثر دال إحصائيا لمتغير التمويل وحجم الوحدة المحلية على المستوى البيئي إذ بلغت قيمة ت 0.955 وبدلالة إحصائية 0.340، ووجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير القوانين والأنظمة على المستوى البيئيإذ بلغت قيمة ت 3.936 وبدلالة إحصائية 0.000 ، ووجود اثر ايجابي دال إحصائيا لمتغير العلاقات العامة على المستوى البيئي إذ بلغت قيمة ت 5.483 وبدلالة إحصائية0.000 .وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية الخامسة في جميع المجالات باستثناء رئيس المجلس المحلي وأعضاءه والتمويل وحجم الوحدة المحلية، وهذا يدل على أن بلدية إربد الكبرى في المجال البيئي تعاني من نقصٍ في التمويل وعدم توفر مشاريع إنتاجية تساهم في توفير دخل إضافي كما تعاني من عدم توفر وحدة محلية مناسبة الحجم من حيث المساحة وعدد السكان، ومن عدم توفر قيادات محلية واعية ممثلة في رئيس المجلس المحلي وأعضاءه.

تحليل ومناقشة إجابات السؤال المفتوح

- **"برأيك، ما هي أهم الاقتراحات لتحسين مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في منطقة بلدية إربد الكبرى؟"**

بلغ عدد أفراد عينة الموظفين الذين أجابوا على السؤال المفتوح (227) عاملاً وعاملة وبنسب مئوية بلغت (65%), فيما وصل عدد الذين لم يسجلوا اقتراحاتهم إلى (119) عاملاً وبنسبة مئوية (34%)، والجدول رقم (33) يبين الاقتراحات والتكرارات لكل مقترح والنسب المئوية لهذه التكرارات:

جدول رقم (34)

الاقتراحات التي يراها أفراد عينة الدراسة مناسبة "لتحسين مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في منطقة بلدية إربد الكبرى" وتكراراتها مرتبة تنازلياً حسب أعداد تكرار الاقتراحات

(ن=346)

الرقم	الاقتراح	أعداد تكرارات الاقتراحات	النسب المئوية لتكرار الاقتراحات
اقتراحات الموظفين			
المدراء ومساعدي المدراء			
1	ضبط التعيين العشوائي في البلديات.	15	30.6%
2	تفعيل دور مدير البلدية وإلزام كافة البلديات بتعيين مدير لها حسب الكفاءة.	13	26.5%
3	زيادة التنسيق بين الدوائر الحكومية الخدمية للقضاء على ظاهرة التضارب في تنفيذ وتطبيق المهام	8	16.3%
4	تحديث القوانين والأنظمة لتتناسب مع الواقع من جهة والحاجات الحالية والمستقبلية من جهة أخرى.	8	16.3%
5	إخضاع أعضاء المجالس البلدية لدورات مكثفة في أصول العمل البلدي.	3	6.12%
6	عمل مجلس محلي في كل منطقة من مناطق إربد الكبرى لحل بعض المشاكل.	2	4%
المجموع		49	100%
رؤساء الأقسام			
7	عمل مشاريع إنتاجية لتتمكن البلدية من الوصول إلى الاعتماد الذاتي.	25	35.7%
8	التوجه إلى اللامركزية في معاملات المواطنين.	21	30%

9	تدوير النفايات وإعادة تصنيعها وبالتالي من الممكن أن تساعد على الكهرباء والطاقة.	12	17.1%
10	عقد دورات وورش عمل دورية للتعريف بالقوانين والإجراءات.	9	12.8%
11	البعد عن أحادية القرارات في البلدية والأخذ بتوصيات وأراء الجميع.	3	4.2%
المجموع		70	100%
الموظفين			
12	القضاء على المحسوبية والواسطة.	91	34%
13	تشكيل مجلس خاص لتنمية الموارد المالية للبلدية .	55	20%
14	إعطاء صلاحيات أكبر للمناطق الفرعية وزيادة استقلاليتها.	40	15%
15	الاهتمام الجدي بالطرق وصيانتها والنظافة وزيادة التوعية البيئية.	37	14%
16	تشكيل مجلس للشورى من الموظفين أصحاب الخبرة في البلدية لإدراكهم ما تحتاجه البلدية على أرض الواقع.	22	.08%
17	التخلص من الروتين والتحول إلى الحوسبة بالكامل.	18	.06%
18	وضع خطة واضحة المعالم ولها مدة زمنية معينة من أجل تقويمها وقياس فاعليتها.	7	.02%
19	تحديث وتطوير مكتب العلاقات العامة للتواصل بشكل مباشر مع المواطنين.	6	.02%
20	إيجاد مشاريع شاملة ومؤهلة لاستقطاب الكفاءات الموجودة داخل المدينة.	2	.01%
المجموع		278	100%
الأراء المشتركة			
21	وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.	194	51.4%
22	تفعيل دور الرقابة المالية.	66	23.8%

23	استقلال البلدية من التبعية لوزارة البلديات وبعض الدوائر وخاصة الأمور المالية.	54	19.4%
24	تكفل الحكومة دفع رواتب موظفي البلديات بدل البلدية.	43	15.5%
25	اختيار رئيس البلدية على مستوى عالي من العلم والمعرفة بأحوال مدينة إربد وسكانها.	12	4.3%
26	تعيين فريق مختص للمتابعة الحقيقية لخدمات البلدية.	8	2.8%
	المجمـــــــــــــوع	377	100%

من وجهة نظر المدراء ومساعدي المدراء جاء الاقتراح " ضبط التعيين العشوائي للبلديات" في المرتبة الأولى وهذا بسبب ما تعانيه البلديات من مشاكل وترهل إداري بسبب التعيين العشوائي المبني على أسس غير سليمة. ثم تلاه "تحديث القوانين والأنظمة لتتناسب مع الواقع من جهة والحاجات الحالية والمستقبلية من جهة أخرى" في المرتبة الثانية. وفي المرتبة الأخيرة جاء " زيادة التنسيق بين الدوائر الحكومية الخدمية للقضاء على ظاهرة التضارب في تنفيذ وتطبيق المهام".

أما من وجهة نظر رؤساء الأقسام فقد جاء الاقتراح " التوجه إلى اللامركزية في معاملات المواطنين " وهذا بسبب المعاناة التي يواجهها المواطنين مع مركزية المعاملات الروتينية. وفي الرتبة الثانية جاء اقتراح " عمل مشاريع إنتاجية لتتمكن البلدية من الوصول إلى الاعتماد الذاتي ". وفي المرتبة الأخيرة جاء " تدوير النفايات وإعادة تصنيعها وبالتالي من الممكن أن تساعد على الكهرباء والطاقة ".

أما من وجهة نظر الموظفين فقد جاء اقتراح " القضاء على المحسوبية والواسطة "في المرتبة الأولى وذلك نظراً لتفشي هذه الظاهرة وزيادة المشاكل المترتبة عليها. أما في المرتبة

الثانية فقد جاء الاقتراح " التخلص من الروتين والتحول إلى الحوسبة بالكامل ." وفي المرتبة الأخيرة جاء " إيجاد مشاريع شاملة ومؤهلة لاستقطاب الكفاءات الموجودة داخل المدينة ".

أما الاقتراحات المشتركة للعاملين فقد جاء الاقتراح "وضع الرجل المناسب في المكان المناسب" في المرتبة الأولى وقد تكرر هذا الاقتراح كثيراً نظراً لما تعانيه البلديات من الأسس غير السليمة في الاختيار والتعيين. وفي المرتبة الثانية جاء " تكفل الحكومة دفع رواتب موظفي البلديات بدل البلدية ". وفي المرتبة الأخيرة جاء الاقتراح " تفعيل دور الرقابة المالية" .

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثرها على مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات على ضوء هذه النتائج.

أولاً : نتائج الدراسة :

بناءاً على التحليل الإحصائي السابق لفرضيات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية :

مستوى توفر مقومات التنمية للمجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى.

كان المستوى العام لمقومات تنمية المجتمع المحلي ككل متوسطاً وبمتوسط حسابي (2.66). أما الترتيب التنازلي لمجالات مقومات تنمية المجتمع المحلي فكانت على النحو التالي:

جاء مجال رئيس المجلس المحلي وأعضاءه في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.25)وبدرجة متوسطة، تلاه في المرتبة الثانية مجال التمويل وحجم الوحدة المحلية بمتوسط حسابي (2.91) وبدرجة متوسطة، تلاه في المرتبة الثالثة مجال القوانين والأنظمة بمتوسط حسابي(2.41) وبدرجة متوسطة، تلاه في المرتبة الرابعة مجال موظفو الإدارة المحلية بمتوسط حسابي(2.38) وبدرجة متوسطة، بينما جاء مجال العلاقات العامة في المرتبة الخامسة والأخيرة وبمتوسط حسابي(2.36) وبدرجة متوسطة.

مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى.

جاء المستوى العام للتنمية الشاملة ككل بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ(2.45). أما الترتيب التنازلي لمجالات التنمية الشاملة فكانت على النحو التالي:

جاء المجال الإداري والسياسي في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ(2.57) وبدرجة متوسطة، تلاه في المرتبة الثانية المجال الخدمي والإنتاجي بمتوسط حسابي(2.54) وبدرجة متوسطة، تلاه في المرتبة الثالثة المجال البيئي بمتوسط حسابي (2.37)بدرجة متوسطة، بينما جاء المجال الاجتماعي والثقافي في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي(2.36)وبدرجة متوسطة.

مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى تعزى لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، مدة الخدمة، العمر، الجنس، المسمى الوظيفي).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني تعزى (للجنس) في جميع المجالات وفي مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني تعزى لأثر (للعمر) في جميع المجالات باستثناء مجال القوانين والأنظمة وفي مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني تعزى لأثر (مدة الخدمة،المسمى الوظيفي،المؤهل العلمي) في جميع المجالات وفي مقومات تنمية المجتمع المحلي ككل.

<u>مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي الأردني تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية التالية لموظفي بلدية إربد الكبرى (المؤهل العلمي، مدة الخدمة، العمر، الجنس، المسمى الوظيفي).</u>

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي تعزى لأثر (الجنس) في جميع المجالات وفي مستوى التنمية الشاملة ككل باستثناء المجال الإداري والسياسي وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي تعزى لأثر (العمر) في جميع المجالات وفي مستوى التنمية الشاملة ككل باستثناء المجال الخدمي والإنتاجي .
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) في تقدير المبحوثين لمستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي تعزى لأثر (مدة الخدمة، المسمى الوظيفي،المؤهل العلمي) في جميع المجالات وفي مستوى التنمية الشاملة ككل.

<u>وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) لمدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في بلدية إربد الكبرى.</u>

- وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) لمستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع، حيث أن مستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني فسر ما نسبته (70.2) من مستوى التنمية الشاملة للمجتمع.

- كما تبين وجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) لمجال موظفو الإدارة المحلية على مستوى التنمية الشاملة، وتبين وجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) لمجال رئيس المجلس المحلي وأعضاءه على مستوى التنمية الشاملة، وتبين **عدم** وجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) لمجال التمويل وحجم الوحدة المحلية على مستوى التنمية الشاملة، ووجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) لمجال القوانين والأنظمة على مستوى التنمية الشاملة، ووجود أثر إيجابي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) لمجال العلاقات العامة على مستوى التنمية الشاملة.

ثانياً : التوصيات

في ضوء النتائج السابقة توصلت الباحثة إلى عدد من التوصيات :

- **توصيات متعلقة بزيادة مستوى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي الأردني في بلدية إربد الكبرى والمناطق التابعة لها :**

1. اختيار الموظفين للعمل يجب أن يكون على أساس الكفاءة والجدارة ، وليس على الأهواء والمصالح الشخصية وذلك عن طريق وضع أسس ومعايير مدروسة للتوظيف.

2. زيادة حوافز الموظفين المادية منها والمعنوية في البلديات وذلك من خلال تقدير الموظفين وتقدير جهودهم المبذولة، وإنشاء نظام لترقية الموظفين كباقي الدوائر والمؤسسات، ومنحهم رواتب تتناسب مع الجهد الذي يبذلونه، وتوفير دورات تدريبية للموظفين.

3.القيام بإصدار نشرة دورية محلية لتعريف المواطنين بأعمال المجلس البلدي وإنجازاته ومشاكله وذلك لتعريف المواطنين بأهم إنجازات البلدية وما تتعرض له من مشاكل وضغوطات ولزيادة التواصل الفعال بين المواطنين وموظفي البلديات.

4. قيام موظفي البلدية بزيارات ميدانية لغرف الصناعة والتجارة والنقابات لتبادل الآراء ومحاولة الاستفادة من الخبرات المختلفة وزيادة التعاون ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات.

- **توصيات متعلقة بزيادة مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن :**

1. العمل على إنشاء المشاريع الإنتاجية التي بدورها تدعم الإيرادات المالية للبلدية وتحقق مستوى أفضل من التنمية وتساعد على استقطاب الكفاءات الموجودة داخل المدينة وتشغيل الأيدي العاملة المحلية.

2. زيادة مستوى التوعية والانتماء لدى السكان المحليين وترغيبهم بالمشاركة في تنمية مجتمعهم المحلي، وزيادة مستوى التكافل والتعاون بينهم، وتعزيز التماسك الاجتماعي وذلك بترسيخ العادات والتقاليد الإيجابية والتخلص من العادات السلبية المعيقة لعملية التنمية.

3. المساهمة في الحد من هجرة المواطنين إلى مناطق المملكة الأخرى بحثاً عن فرص أفضل وذلك بتوفير مستوى أفضل من الخدمات وبالتالي مستوى أفضل للتنمية.

4. زيادة مشاركة السكان في عملية تخطيط المشروعات وتنفيذها.

5. السعي إلى تحسين مستوى النظام البيئي وذلك عن طريق تحديث البنية التحتية، وإيجاد نظام لمعالجة النفايات الصلبة،ومحاولة الحد من الضجيج والتلوث البيئي بزيادة الرقابة على المصانع ومحطات المحروقات.

- أما التوصيات المتعلقة بالسؤال المفتوح، فقد تركزت الآراء حول:
  - ضبط التعيينات العشوائية في البلديات.
  - وضع الرجل ألمناسب في المكان المناسب.
  - اختيار رئيس البلدية على مستوى عالي من الكفاءة.
  - استقلال البلدية من التبعية لوزارة البلديات.

- عمل مشاريع إنتاجية تنموية.

- تفعيل دور الرقابة المالية.

- وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للعاملين.

تأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة انطلاقة لدراسات أخرى- حيث أجريت هذه الدراسة على بلدية إربد الكبرى والمناطق التابعة لها ...... ومن المؤمل أن تجرى دراسات أخرى على جميع البلديات وفي كافة المناطق.

المصادر والمراجع:

أبو فارس، محمود عوده، المعاني، أيمن.2006. "أثر دمج البلديات في الأردن على فعاليتها الإدارية والمالية من وجهة نظر رؤساء المجالس فيها"، **مجلة الإداري**، المجلد33،العدد1.

بلعرابي، عبد الكريم محمد. 2002 "**العلاقة بين محددات الهيكل التنظيمي وأداء الإدارة المحلية**"، دراسة استطلاعية لآراء المديرين في بلدية إربد الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

جرادات، صالح.2002. "**إعادة هيكلة البلديات في الأردن واقع وتطلعات**"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

خاطر، أحمد مصطفى.2000. "**تنمية المجتمعات المحلية(الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات- نماذج الممارسة)**"، المكتب الجامعي الحديث، ش دينوقراط – الأزاريطة- الإسكندرية.

خاطر ،أحمد مصطفى، وآخرون.2012. "**تنمية المجتمعات المحلية(الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات- آليات الممارسة)**" ،دار الوفاء، الإسكندرية.

دويكات، إسماعيل. 1998." **واقع الهياكل التنظيمية للبلديات في الأردن**"، دراسة تحليلية للأبعاد الداخلية والمشاكل الهيكلية لبلديات الفئة الأولي والثانية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك.

عبد الخالق، علي شوقي، وآخرون.2010."**دراسة وصفية لدور المجالس الشعبية المحلية في التنمية الريفية في بعض قرى محافظة الشرقية**"، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية- مركز البحوث الزراعية.

عرابي، بلال." دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع"، **مجلة النبأ**، عدد36.http://www.annabaa.org/nba63/daoralamal.htm

مساعدة، عبد المهدي عبد الله.1977. "**مبادئ في الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية**"، مركز البحوث الإدارية، يونيو(حزيران).

الأعرجي، عاصم، والعزي، د. إبراهيم. 1998 م.،مدى استجابة الإدارة المحلية لاحتياجات المجتمع المحلي في الأردن،**الإداري**، العدد72،،ص101-115.

تقرير البنك الدولي.2002م. **ملخص مسودة تقرير البنك الدولي لتطوير قطاع المجالس المحلية في الأردن**، ترجمة مديرية التخطيط الإقليمي، وزارة التخطيط، المملكة الأردنية الهاشمية.

الجمال، حمدان إرشيد.2000م."دراسة **حول المشكلات المالية والإدارية التي تعاني منها البلديات في الأردن**"، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1.

الجمال، حمدان رشيد .2000م." **الإدارة المحلية ودورها في تمويل التنمية في الأردن**"، عمان المؤلف،(286ص).

الجمال، نواف.2002م."**عملية دمج المجالس البلدية في محافظة إربد واقع وتحديات**"، معهد الإدارة العامة، جامعة اليرموك.

الربايعة، أحمد. 1988 م."مقومات **التنمية ومعوقاتها(دراسة تطبيقية في الريف الأردني)**".ط1، منشورات الجامعة الأردنية:عمان.

السفلان، مشهور. 1997م. "الهياكل التنظيمية للمدن والبلديات": دراسة على بعض المدن البلديات بالمملكة العربية السعودي، **مجلة الإداري**،العدد67، مارس،ص121-153.

الطعامنة ، محمد.1989م."مجالس الخدمات المشتركة في نظام الإدارة المحلية في الأردن، **مجلة الإدارة العامة**، العدد81، ديسمبر1993، 101-793.

العبوة، ماجد زهير.1989م. " **مؤسسية البلديات في الأردن**"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

القرعان، كمال علي عوض.(2000). "**دور الحكومة المركزية في تشجيع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية**".(ماجستير غير منشورة).الأردن: جامعة آل البيت: المفرق.

القريوتي، محمد قاسم.1989م. "**رفع الكفاءة الإدارية للمجالس المحلية في الأردن، تنمية الرافدين**، المجلد 11، (27):73- 103.

المبيضين، عقلة.2002م."**خطة دراسة تقييم إستراتيجية إصلاح وتطوير الإدارة المحلية في الأردن**، مركز الدراسات السياسية المحلية العامة.

المدحاني، أحمد بن غدير. 2009."**المشاركة الأهلية وتنمية المجتمع المحلي**" دراسة لمنافسات فعاليات شهر البلديات والبيئة وموارد المياه بسلطنة عُمان، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

المخلافي، حميد عبد الغني(د.ت)."**المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن**" أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية.

المعاني، أيمن. 2010م."**الإدارة المحلية**"، عمان: دار وائل (285ص).

المعاني، أيمن. 2000م. دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي، **مجلة الإداري**، العدد 81، ص 120 – 97.

المومني، محمد فالح عبد القادر.2002م.**إصلاح الحكم المحلي في الأردن**: دراسة حالة البلديات الكبرى في إقليم الشمال، رسالة ماجستير، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.

الناصر، أكرم،1995.**البلدية الأداة العملية لتحقيق التنمية في الأردن**،عمان:د.ن.

المصادر والمراجع الأجنبية:

- A case study,(2000).No(207) website , Internet,www.yahoo.com.

- Azcueta Michelle,(1998). The world Bank/ WB/S, CBNRM initiative, **case study** , received, January 23.

- Eaata,L, (2004),"**Participation and organization in local Participation in development**" :study of two small town in Turkeb,1987.

- Mullins, Daniel Robert(1989).metropolitan reform revisited: "**The Effect of local government Structure on the economic and social Development of Urban areas**" ,PHD ,Syracuse University.

- Khellaf Assia ,(1992). PH.D,Massachusetts Institute of technology: **"Decentralization and Centralization of local Public services in Tunisian"**,p.2129.

- Margo Randall Neil,(1993),**"Inter Local Government cooperation Growing Trend Among Cities Attempting to East While Maintaining Services"**, PH.D, Golden Gate University, 1992,319p. (DAI:P3362, March).

- Pailwar, V.(2005) **An experiment with community involvement in local development international Education Journal** , 6(3), 373-385

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق (1)

الاستبانة قبل التحكيم

(الاستبانة)

أخي الموظف، أختي الموظفة :

تشكل هذه الاستبانة متطلب للحصول على درجة الماجستير في قسم الإدارة العامة، والتي تهدف إلى معرفة مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثرها على مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى.

أما بعد :

الرجاء القيام بقراءة الاستبانة بعناية ودقة واختيار الإجابة التي تعكس رأيك الحقيقي في كل فقرة، علماً بأن الإجابة التي ستعطيها ستعامل بمنتهى السرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة ساجدة محمد الصمادي

الجزء الأول:-

أولا:- بيانات عامة:-

الرجاء الإجابة عن الأسئلة بوضع إشارة (√) في المربع الذي يمثل الإجابة لكل من العبارات الآتية:-

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر:

☐ 30 سنة فاقل ☐ 31 -40 سنة

☐ 41- 50 سنة ☐ 51 سنة فأكثر

3- عدد سنوات الخدمة :

☐ أقل من 5 سنين ☐ 6 – 12 سنين ☐ 13 سنة فأكثر

4 - المؤهل العلمي :-

☐ ثانوية عامة وأقل ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

5 - المسمى الوظيفي :

☐ مدير/مساعد ☐ رئيس قسم ☐ موظف

في الجداول التالية مجموعة من الفقرات أمام كل فقرة من هذه الفقرات خمس بدائل حيث البديل الأول (5) يمثل أعلى درجات الموافقة والبديل (1) يمثل أدنى درجات الموافقة.

الجزء الثاني: مقومات تنمية المجتمع المحلي

موظفو الإدارة المحلية، تقوم بلدية إربد الكبرى في لإدارتها للموارد البشرية بما يلي:

	الفقرة	5 موافق بشدة	4 موافق	3 بدرجة متوسط	2 غير موافق بشدة	1غير موافق
1	الإعلان عن الوظائف الشاغرة والمطلوبة للبلدية.					
2	اختيار الموظفين للعمل على أساس الكفاءة والجدارة.					
3	عقد دورات تدريبية للعاملين.					
4	توفر ظروف عمل ومناخ تنظيمي ملائمين لضمان رضا العاملين.					
5	تقدم حوافز مادية ومعنوية للعاملين.					

رئيس المجلس المحلي وأعضاءه، يتم اعتبار الخصائص التالية في اختيار وعمل رئيس وأعضاء مجلس بلدية إربد الكبرى :

1	اختيار رئيس المجلس البلدي وأعضاءه بالانتخاب المباشر.					
2	توفير مستوى معقول من التأهيل العلمي والخبرة العملية لرئيس المجلس البلدي وأعضاءه.					
3	عقد دورات تدريبية لأعضاء المجلس البلدي لرفع مستوى كفاءتهم.					
4	ينظر إلى رئيس المجلس البلدي والأعضاء كقيادات محلية واعية.					

التمويل وحجم الوحدة المحلية، تتميز منطقة إربد الكبرى من حيث المساحة وعدد السكان بما يلي :

1	توفير وحدة محلية مناسبة من حيث المساحة وعدد السكان.					
2	توفير موارد ذاتية للبلدية بسبب مساحة منطقة إربد الكبرى وعدد السكان المناسبين.					
3	توفير موارد مالية كافية للبلدية لتحقيق أهداف التنمية المحلية.					
4	توفير مشاريع إنتاجية تساهم في توفير دخل إضافي للبلدية.					
5	إمكانية الاعتماد على الموارد الذاتية بدلاً من اللجوء إلى الإعانات الحكومية والقروض.					

القوانين والأنظمة، تتميز القوانين والأنظمة المتبعة في إدارة بلدية إربد الكبرى بما يلي:

1	تواكب القوانين والأنظمة المتبعة أحدث التطورات والتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لها.					
2	تمنح القوانين والأنظمة المجلس المحلي اختصاصات حقيقية لتحقيق التنمية بالمستوى المطلوب.					
3	يتم مراجعة القوانين والأنظمة بشكل دوري من أجل تحديثها وتعديلها.					

العلاقات العامة، تقوم بلدية إربد الكبرى في هذا المجال بما يلي:

1	توفير جهاز علاقات عامة فعال.					
2	عقد لقاءات دورية مع المواطنين للتعرف على حاجاتهم ورغباتهم.					
3	إصدار نشرة دورية محلية لتعريف المواطنين بأعمال المجلس البلدي ومشاكله.					
4	تلقي أراء وشكاوي المواطنين من خلال صندوق للشكاوي والاقتراحات.					

5	تأسيس قنوات للتواصل مع المواطنين والاستماع لقضاياهم وطلباتهم.					

الجزء الثالث: مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في إربد.

المجال الخدمي والإنتاجي ، تقوم بلدية إربد الكبرى بتقديم النشاطات الخدمية والإنتاجية التالية :

التسلسل	الفقرة	5 موافق بشدة	4 موافق	3 بدرجة متوسط	2 غير موافق بشدة	1غير موافق
1	إنشاء الطرق والأرصفة وتعبيدها.					
2	صيانة الطرق والأرصفة القائمة.					
3	إنشاء مكتبات وحدائق ومنتزهات.					
4	تحسين مستوى نظام المجاري والصرف الصحي.					
5	توعية المواطنين بتعليمات البناء ووضع حد للبناء العشوائي.					
6	تحسين مستوى النظافة العامة ومعالجة المكارة الصحية.					
7	إنشاء المشاريع الإنتاجية التي تدعم الإيرادات المالية للبلدية.					
8	تحسين مستوى التعامل مع المواطنين والإجابة على تساؤلاتهم.					
9	تسهيل إجراءات تراخيص البناء.					

المجال الاجتماعي والثقافي ، تقوم بلدية إربد الكبرى بتقديم النشاطات الاجتماعية والثقافية التالية:

1	زيادة النشاط الثقافي والرياضي.					
2	تقليل الخلافات والنعرات العشائرية.					
3	زيادة توعية السكان وترغيبهم بالمشاركة في تنمية مجتمعهم المحلي.					

4	تعزيز التماسك الاجتماعي وترسيخ العادات والتقاليد الإيجابية.					
5	التخلص من العادات السلبية المعيقة لعملية التنمية.					
6	زيادة المساهمة في توفير فرص عمل لبعض المواطنين.					
7	زيادة الاهتمام بتحسين المواقع التراثية والتاريخية .					
8	زيادة مستوى التكافل والتعاون بين السكان المحليين.					
9	المساهمة في الحد من الهجرة.					

المجال الإداري والسياسي ، تقوم بلدية إربد الكبرى بتقديم النشاطات الإدارية والسياسية التالية:

1	تقليل وقت انتظار المراجعين لإنجاز معاملاتهم.					
2	زيادة حجم المشاركة الديمقراطية لدى المواطنين.					
3	زيادة مشاركة السكان في عملية تخطيط المشروعات وتنفيذها.					
4	زيادة سرعة الإنجاز والحد من الروتين.					
5	السرعة في حل الخلافات والاضطرابات التي قد تنشأ بين المواطنين.					
6	زيادة عمليات الرقابة والتفتيش.					
7	ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية من خلال الانتخابات البلدية.					

المجال البيئي ، تقوم بلدية إربد الكبرى بتقديم النشاطات البيئية التالية:

1	زيادة المساهمة في التوعية البيئية للمواطنين من خلال إصدار التعليمات ووضع اللوحات الإرشادية لهم.					
2	زيادة الاهتمام بزراعة الأشجار للحد من التصحر.					
3	استخدام أحدث الوسائل الممكنة للتخلص من كافة أنواع النفايات.					
4	زيادة القدرة على مكافحة القوارض و الحشرات والحيوانات الضالة .					

5	إيجاد نظام لمعالجة النفايات الصلبة.					
6	التقليل من حدة الضجيج والتلوث البيئي.					
7	الإشراف على محطات المحروقات.					
8	تحديث وتحسين البنية التحتية.					

السؤال المفتوح :

برأيك، ما أهم الاقتراحات لتحسين مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في منطقة بلدية إربد الكبرى؟

....

....

....

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الإدارة العامة

ملحق (2)

الاستبانة بعد التحكيم

(استبانـه)

أخي الموظف، أختي الموظفة :

تحية طيبة وبعد ,

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " **مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثرها على مستوى التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الأردن من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى** "

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة, ولتحقيق أهداف الدراسة تضع الباحثة بين أيديكم استبانه لقياس مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي ومستوى التنمية الشاملة فيه.

يرجى قراءة الاستبانة بعناية ودقة واختيار الإجابة التي تعكس رأيك الحقيقي في كل فقرة, علماً بأن الإجابة التي ستعطيها ستعامل بمنتهى السرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة ساجدة محمد الصمادي

Email : sajedasmadl88@yahoo.com

الجزء الأول:-

أولا:- بيانات عامة:-

الرجاء الإجابة عن الأسئلة بوضع إشارة (√) في المربع الذي يمثل الإجابة لكل من العبارات الآتية:-

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر:

☐ 30 سنة فاقل ☐ 31 - 40 سنة

☐ 41- 50 سنة ☐ 51 سنة فاكثر

3- عدد سنوات الخدمة :

☐ 5 سنوات فاقل ☐ 6 – 12 سنين ☐ 13 سنة فاكثر

4 - المسمى الوظيفي :

☐ مدير\مساعد ☐ رئيس قسم ☐ موظف

5 - المؤهل العلمي :-

☐ ثانوية عامة وأقل ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

في الجداول التالية مجموعة من الفقرات أمام كل فقرة من هذه الفقرات خمس بدائل حيث البديل الأول (5) يمثل أعلى درجات الموافقة والبديل (1) يمثل أدنى درجات الموافقة.

الجزء الثاني: مقومات تنمية المجتمع المحلي

موظفو الإدارة المحلية، تقوم بلدية إربد الكبرى في إدارتها للموارد البشرية بما يلي :

التسلسل	الفقرة	5 موافق بدرجة عالية جداً	4 موافق بدرجة عالية	3 موافق بدرجة متوسطة	2 موافق بدرجة منخفضة	1 موافق بدرجة منخفضة جداً
1	تحديد الوظائف الشاغرة والمطلوبة للبلدية والإعلان عنها.					
2	اختيار الموظفين للعمل على أساس الكفاءة والجدارة.					
3	عقد دورات تدريبية للعاملين.					
4	توفير ظروف عمل ومناخ تنظيمي ملائمين لضمان رضا العاملين.					
5	تقدم حوافز مادية مجزية للعاملين.					
6	تقديم حوافز معنوية للعاملين.					

رئيس المجلس المحلي وأعضاءه، يتم اعتبار الخصائص التالية لرئيس وأعضاء مجلس بلدية إربد الكبرى:

7	انتخاب رئيس وأعضاء المجلس البلدي من قبل السكان المحليين.					
8	توفير مستوى مناسب من التأهيل العلمي والخبرة العملية لرئيس المجلس البلدي وأعضاءه.					
9	عقد دورات تدريبية لأعضاء المجلس البلدي لرفع مستوى كفاءتهم.					
10	النظر إلى رئيس المجلس البلدي والأعضاء كقيادات محلية واعية.					
11	كفاية عدد أعضاء المجلس البلدي للقيام بمهامه.					

التمويل وحجم الوحدة المحلية، تتميز منطقة إربد الكبرى من حيث التمويل وعدد السكان والمساحة بـ :

12	يعتبر عدد سكان منطقة إربد الكبرى مناسبا لتوفير موارد ذاتية للبلدية.					
13	تعتبر مساحة منطقة إربد الكبرى مناسبة لتوفير موارد ذاتية للبلدية.					
14	توفير موارد مالية كافية للبلدية لتحقيق أهداف التنمية المحلية.					
15	توفير مشاريع إنتاجية تساهم في توفير دخل إضافي للبلدية.					
16	إمكانية الاعتماد على الموارد الذاتية بدلاً من اللجوء إلى الإعانات الحكومية والقروض.					

القوانين والأنظمة، تتميز القوانين والأنظمة المتبعة في إدارة بلدية إربد الكبرى بما يلي:

17	تواكب أحدث التطورات والتغييرات في البيئة المحيطة وتستجيب لها.					
18	تمنح القوانين والأنظمة المجلس المحلي اختصاصات حقيقية لتحقيق التنمية بالمستوى المطلوب.					
19	يتم مراجعة القوانين والأنظمة بشكل دوري من أجل تحديثها وتعديلها.					

العلاقات العامة، تقوم بلدية إربد الكبرى بممارسة نشاطات العلاقات العامة التالية :

20	توفير إدارة فعالة للعلاقات العامة.					
21	عقد لقاءات دورية مع المواطنين للتعرف على حاجاتهم ورغباتهم.					
22	إصدار نشرة دورية محلية لتعريف المواطنين بأعمال المجلس البلدي وإنجازاته ومشاكله.					
23	تلقي أراء وشكاوي المواطنين من خلال صندوق للشكاوي والاقتراحات.					

24	توفير قنوات للتواصل مع المواطنين والاستماع لقضاياهم وطلباتهم.					
25	قيام موظفي البلدية بزيارات ميدانية لغرف الصناعة والتجارة والنقابات لتبادل الآراء.					

الجزء الثالث: مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في إربد.

المجال الخدمي والإنتاجي ، تقوم بلدية إربد الكبرى بتقديم النشاطات الخدمية والإنتاجية التالية :

التسلسل	الفقرة	5موافق بدرجة عالية جداً	4 موافق بدرجة عالية	3 موافق بدرجة متوسطة	2 موافق بدرجة منخفضة	1 موافق بدرجة منخفضة جدا
1	إنشاء الطرق والأرصفة وتعبيدها.					
2	صيانة الطرق والأرصفة القائمة بشكل دوري.					
3	إنشاء مكتبات وحدائق ومنتزهات.					
4	تحسين مستوى نظام المجاري والصرف الصحي.					
5	توعية المواطنين بتعليمات البناء ووضع حد للبناء العشوائي.					
6	تحسين مستوى النظافة العامة ومعالجة المكارة الصحية.					
7	إنشاء المشاريع الإنتاجية التي تدعم الإيرادات المالية للبلدية.					
8	تحسين مستوى التعامل مع المواطنين والإجابة على تساؤلاتهم.					
9	تسهيل إجراءات التراخيص.					

المجال الاجتماعي والثقافي ، تقوم بلدية إربد الكبرى بتقديم النشاطات الاجتماعية والثقافية التالية:

10	زيادة النشاط الثقافي والرياضي.					
11	تقليل الخلافات والنعرات العشائرية.					
12	زيادة توعية السكان وترغيبهم بالمشاركة في تنمية مجتمعهم المحلي.					

13	تعزيز التماسك الاجتماعي وترسيخ العادات والتقاليد الإيجابية.					
14	التخلص من العادات السلبية المعيقة لعملية التنمية.					
15	زيادة المساهمة في توفير فرص عمل لبعض المواطنين.					
16	زيادة الاهتمام بتحسين المواقع التراثية والتاريخية .					
17	زيادة مستوى التكافل والتعاون بين السكان المحليين.					
18	المساهمة في الحد من هجرة المواطنين إلى مناطق المملكة الأخرى.					

المجال الإداري والسياسي ، تقوم بلدية إربد الكبرى بتقديم النشاطات الإدارية والسياسية التالية :

19	تقليل وقت انتظار المراجعين لإنجاز معاملاتهم.					
20	زيادة حجم المشاركة الديمقراطية لدى المواطنين.					
21	زيادة مشاركة السكان في عملية تخطيط المشروعات وتنفيذها.					
22	زيادة سرعة الإنجاز والحد من الروتين.					
23	السرعة في حل الخلافات والاضطرابات التي قد تنشأ بين المواطنين.					
24	تكثيف عمليات الرقابة والتفتيش.					
25	ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية من خلال الانتخابات البلدية.					

المجال البيئي ، تقوم بلدية إربد الكبرى بتوفير النشاطات التالية في المجال البيئي :

26	زيادة المساهمة في التوعية البيئية للمواطنين وإصدار تعليمات ووضع لوحات إرشادية للتوعية البيئية.					
27	زيادة الاهتمام بزراعة الأشجار للحد من التصحر.					
28	استخدام أحدث الوسائل الممكنة للتخلص من كافة أنواع النفايات.					
29	زيادة القدرة على مكافحة القوارض و الحشرات والحيوانات الضالة .					
30	إيجاد نظام لمعالجة النفايات الصلبة.					
31	التقليل من حدة الضجيج والتلوث البيئي.					
32	الإشراف على المصانع ومحطات المحروقات.					
33	تحديث وتحسين البنية التحتية.					

السؤال المفتوح :

برأيك، ما أهم الاقتراحات لتحسين مستوى التنمية الشاملة للمجتمع المحلي في منطقة بلدية إربد الكبرى؟

....

....

....

ملحق (3)

قائمة بأسماء المحكمين

التسلسل	أسماء المحكمين	التخصص	الجامعة
1	أ.د أحمد الشياب	إدارة عامة	جامعة اليرموك
2	أ.د خليفة أبو عاشور	الإدارة وأصول التربية	جامعة اليرموك
3	الدكتور يزن مقدادي	إدارة أعمال	جامعة اليرموك
4	الدكتور علي مستريحي	إدارة عامة	جامعة اليرموك
5	الدكتور عبد الباسط عثامنة	اقتصاد	جامعة اليرموك
6	الدكتور رامي طبيشات	إدارة عامة	جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
الإدارة العامة

الرقم : ك ق/108/
التاريخ : 12/ربيع الاخر/1435 هـ
الموافق : 2014/1/2/12 م

ملحق (4)

كتاب تسهيل مهمة الباحثة من جامعة اليرموك إلى بلدية إربد الكبرى

الأستاذ الدكتور عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

عطوفة رئيس بلدية إربد الكبرى الأكرم

تحية طيبة وبعد ,,,,,

يرجى العلم بأن الطالبة ساجدة محمد صالح الصمادي تقوم بإجراء دراسة كمتطلب للحصول على درجة الماجستير تخصص إدارة عامة في جامعة اليرموك بعنوان :

"مدى توفر مقومات تنمية المجتمع المحلي وأثرها على التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في إربد من وجهة نظر العاملين في بلدية إربد الكبرى ".

أرجو التكرم بمساعدة الطالبة في الحصول على المعلومات اللازمة وتوزيع الاستبانات وذلك لأهمية موضوع الدراسة.

علما بأن المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

واقبلوا وافر الاحترام والتقدير

رئيس قسم الادارة العامة

الدكتور علي المشتريحي

١٥ شباط ٢٠١٤

تلفون : ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢ + فاكس : ٧٢١١١٩٤ -٢- ٩٦٢ + اربد - الأردن
Tel: + 962 - 2 - 7211111 Fax : + 962 - 2- 7211194 Irbid - Jordan E-mail: yarmouk@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

ABSTRACT

Alsmadi, Sajeda Mohammed Saleh. (2014). the availability level of community development foundations and their impact on the comprehensive development of local communities in Jordan, from Greater Irbid Municipality Employees' perspective, Master Thesis. Yarmouk University.

(Supervisor: Professor Naim Oglah Nusair)

This study aimed at identifying the availability level of community development foundations in Greater Irbid Municipality, and its Impact on the comprehensive development of local communities in Jordan, and to determine whether there were significant statistical differences at the level($a \leq 0.05$)in the trend of respondents towards the availability level of community development foundations in Greater Irbid Municipalities, and toward the comprehensive development of local communities in Irbid, due to the personal and occupational variables, and to identify the impact of the community development foundations in Greater Irbid Municipality on the comprehensive development of local communities in Irbid.

To achieve the purpose of the study,(460)questionnaires were distributed among the employees in (24) regions (managers, assistant managers, heads of department, staff). The returned (346) questionnaires were subjected to statistical analysis, which were processed by appropriate statistical methods to test the hypotheses of the study in the light of using an analytical survey methodology. The study concluded with the following results:

1. There is a medium level of availability community development foundations in Greater Irbid Municipalities.

2. There is a medium level of comprehensive development of local communities in Irbid area.

3. There aren't a statistical significant differences at the level of

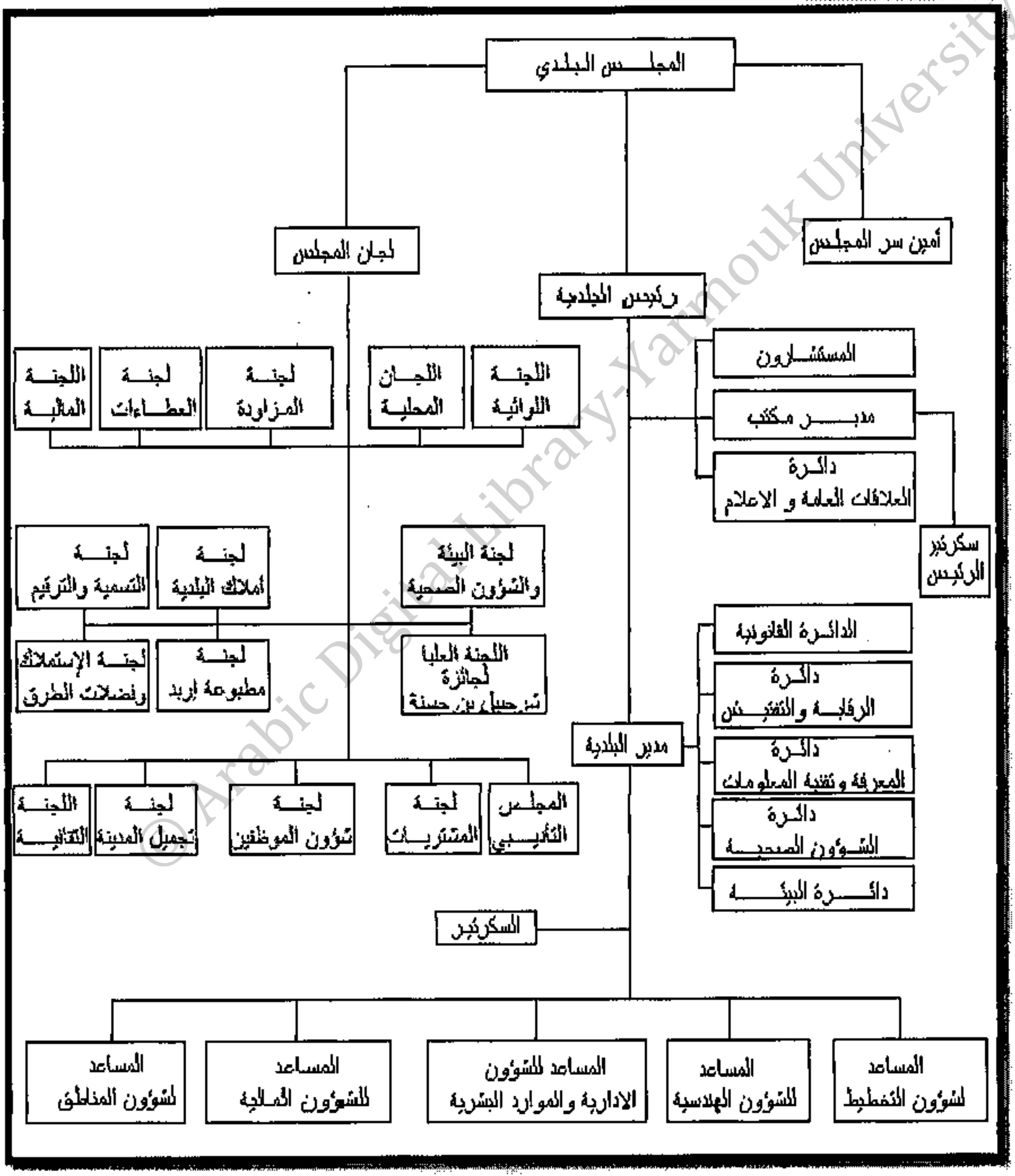
(a ≤ 0.05) in the trends of the respondents towards the level availability community development foundations in Greater Irbid Municipality due to the personal and occupational variables (Age, Length of service, functional level, Educational Qualification),and there are significant differences at the level of (a≤ 0.05)due to (Gender).

4. There are a statistical significant differences at the level of (a ≤ 0.05) in the trends of the respondents towards the level of the comprehensive development of local communities in Irbid area due to the personal and occupational variables (Gender, Age), and there are significant differences at the level of (a ≤ 0.05) in the trends of the respondents towards the level of the comprehensive development of local communities in Jordan due to (Length of service, Named for functional, Educational Qualification).

5. There are statistical significant impact at the level of (a ≤ 0.05) of the level of availability of community development foundations in Greater Irbid Municipality on the level of comprehensive development of local communities in Jordan.

The study ended with the following recommendation: Put the right man in the right place, Make productive projects to give the Municipality an access to self – reliance, Activation of the financial control, the autonomy of the Municipality from Ministry control, choosing mayor with high qualifications.

Key words: Community Comprehensive Development, Community Development Foundations, Greater Irbid Municipality.



شكل رقم (3)

الهيكل التنظيمي لبلدية إربد الكبرى